

دليل فرونٲ لاين ديفندرز للمدافعين عن حقوق الإنسان

ما الحماية التي يمكن أن
تقدمها الأمم المتحدة؟

دليل فرونت لاين ديفندرز للمدافعين عن حقوق الإنسان

ما الحماية التي يمكن أن
تقدمها الأمم المتحدة؟

أحد إصدارات فرونت لاين ديفندرز
المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

تحرير
روبرت آرتشر
أندريا روكا

تشرين الثاني 2012

 **FRONT LINE
DEFENDERS**

نُشر في آب ٢٠١٢ من قبل فرونت لاين ديفنדרز
المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

Grattan House, Temple Rd, Blackrock, Co. Dublin, Ireland

حقوق الطبع محفوظة لفرونت لاين ديفنדרز 2012

Copyright ©2012 Front Line Defenders

إن هذا العمل مرخّص بموجب

Creative Commons Attribution – NonCommercial ShareAlike 3.0 Licence

السعر ١٠ يورو بالإضافة إلى نفقات الشحن و التغليف

لطلب أو شراء نسخة يُرجى الاتصال بنا على:

353 1 212 3750 أو على الهاتف info@frontlinedefenders.org

هذه المطبوعة متوفرة أيضاً على

www.frontlinedefenders.org/ar/resources

ISBN: 978-0-9570604-4-9

فرونت لاين ديفنדרز

تأسست فرونت لاين ديفنדרز في دبلن عام ٢٠٠١ لغاية محددة هي حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، و هم الأشخاص الذين يعملون بالطرق السلمية من أجل إحقاق أحد الحقوق التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو جميعها. و تسعى فرونت لاين ديفنדרز إلى التعامل مع بعض الاحتياجات التي شخصها المدافعون عن حقوق الإنسان بأنفسهم، بما في ذلك توفير الحماية لهم، و إمكانيات تواصل بعضهم ببعض، و التدريب، و إمكانية اتصالهم بالهيئات الدولية التي يسعها أن تقوم بإجراءات معينة لصالحهم.

تسعى فرونت لاين ديفنדרز إلى تقديم الدعم السريع و العملي للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، بما في ذلك توفير خط هاتفي للاستجابة للطوارئ على مدار الساعة، و العمل على تعزيز بروز المدافعين عن حقوق الإنسان و الاعتراف بهم بوصفهم فئة معرضة للانتهاكات. و تقوم تدير فرونت لاين ديفنדרز برنامج منح صغيرة لتمويل الاحتياجات الأمنية للمدافعين. و تقوم بتحريك حملات الضغط لصالح المدافعين المعرضين لخطر داهم. و في حالات الطوارئ، يمكن لمنظمة الخط الأمامي تسهيل التغيير المؤقت لمحل تواجد المدافعين عن حقوق الإنسان ممن هم معرضون للخطر.

تجري فرونت لاين ديفنדרز أبحاثاً و تنشر تقارير عن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان معينة. و كذلك تطور المنظمة مراجع و مصادر تدريبية لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قيامها بتسهيل تواصل المدافعين من مختلف أنحاء العالم بعضهم ببعض و تبادلهم المعلومات. و تدعم فرونت لاين ديفنדרز تقوية الإجراءات الدولية و الإقليمية و جعلها أكثر فعالية في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم الدعم لعمل ممثل الأمم المتحدة المختص بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان. كما تسعى فرونت لاين ديفنדרز إلى تعزيز احترام إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

إذا كنتم تعتقدون أن ثمة جوانب متعلقة بالحماية التي توفرها الأمم المتحدة لم يتم تناولها في إصدار فرونت لاين ديفنדרز هذا فإنه يسرُّنا أن نتلقى آراءكم.

نرجو منكم ألا تتردوا في الاتصال بنا على info@frontlinedefenders.org.

للحصول على معلومات عامة حول عمل فرونت لاين ديفنדרز، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني:

www.frontlinedefenders.org

تحظى فرونت لاين ديفنדרز بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

تحظى فرونت لاين ديفنדרز بصفة الشراكة مع مجلس أوروبا.

حازت فرونت لاين ديفنדרز على جائزة الملك بودوين للتنمية الدولية لعام ٢٠٠٧.

قائمة الاختصارات
تمهيد بقلم ماري لولر
عشر قواعد أساسية
المقدمة
القسم الأول:
فهم الأمم المتحدة على المستوى القطري
الفرق القطرية و المنسقون المقيمون
وكالات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان
إطلاق العنان لإمكانيات الأمم المتحدة
المفوضية السامية لحقوق الإنسان
القسم الثاني:
ما يمكن أن تقوم به وكالات الأمم المتحدة من أجلك
العمل مع وكالات الأمم المتحدة في بلدك
إيجاد مساحة دبلوماسية
تقديم الاعتراف
تعزيز صلاتك
تقديم المشورة
التعاون في برامج
التعاون في إنفاذ السياسات والبحوث
التمويل
التدريب
الحماية الشخصية
حلفاء آخرون
خارج العاصمة
استخدام إجراءات الأمم المتحدة الإقليمية و الدولية
موجز لعدد من وثائق الأمم المتحدة الأساسية
مخطط يوضّح خطة لإدارة علاقات المدافعين عن حقوق الإنسان مع الأمم المتحدة

قائمة الاختصارات

| | |
|---|----------|
| رابطة دول جنوب شرق آسيا | ASEAN |
| لجنة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة | CAT |
| تقييم الأمم المتحدة القطري المشترك | CCA |
| اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري | CED |
| لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة | CEDAW |
| لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري | CERD |
| لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية | CESCR |
| اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم | CMW |
| لجنة حقوق الطفل | CRC |
| اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة | CRPD |
| إدارة الأمم المتحدة المعنية بالشؤون السياسية | DPA |
| إدارة الأمم المتحدة المعنية بعمليات حفظ السلام | DPKO |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | DRC |
| الاتحاد الأوروبي | EU |
| منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية | HC |
| مجلس حقوق الإنسان | HRC |
| المدافع عن حقوق الإنسان | HRD |
| اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات | IASC |
| منظمة العمل الدولية | ILO |
| الأهداف الإنمائية للألفية | MDGs |
| منظمة غير حكومية | NGO |
| مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | OCHA |
| المفوضية السامية لحقوق الإنسان | OHCHR |
| منسق الأمم المتحدة المقيم | RC |
| الأمين العام للأمم المتحدة | SG |
| المقرر الخاص | SR |
| فرق الأمم المتحدة القطرية | UNCT |
| إطار عمل المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة | UNDAF |
| مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية | UNDG |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | UNDP |
| برنامج الأمم المتحدة للبيئة | UNEP |
| منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة | UNESCO |
| المفوضية السامية لشؤون اللاجئين | UNHCR |
| منظمة الأمم المتحدة للطفولة | UNICEF |
| صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة | UNIFEM |
| منظومة الأمم المتحدة | UNS |
| هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي هيئة جديدة تابعة للأمم المتحدة تم إنشاؤها في عام ٢٠١١ | UN Women |
| لتمثيل حقوق النساء | |
| الاستعراض الدوري الشامل | UPR |

في عام ٢٠٠٧ نشرت فرونت لاين ديفنדרز دليلاً للمدافعين عن حقوق الإنسان عنوانه 'ما الحماية التي يمكن أن تقدمها البعثات الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي والنرويج؟' وقد عالج هذا الدليل الالتزامات التي أخذتها دول الاتحاد الأوروبي والنرويج على عاتقها من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مستفيداً بنحو خاص من ضمان الحماية - مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، التي أقرها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ و تم تحديثها في عام ٢٠١٠.

www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/GuidelinesDefenders.pdf

منذ عام ٢٠٠٤، ضغطت فرونت لاين ديفنדרز و منظمات أخرى على الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه لحملها على تنفيذ المبادئ التوجيهية بشكل كامل و فَعَال، و يمكن أن يُقال إن شيئاً من التقدم قد أُحرز. منذ عام ٢٠٠٧، طولت بعثات الاتحاد الأوروبي باعتماد استراتيجيات التنفيذ المحلي؛ و معظمها الآن جزءٌ من الاستراتيجيات القطرية المتعلقة بحقوق الإنسان في البلدان التي يوجد فيها تمثيل للاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه. في عام ٢٠١٠، بعد تقييم عملياتي، طُلب إلى بعثات الاتحاد الأوروبي تعيين ضابط اتصال ميداني معنيّ بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان، يكون مسؤولاً عن تنظيم لقاءٍ ينعقد مرة في السنة على أقل تقدير، يجمع بين المدافعين عن حقوق الإنسان و الدبلوماسيين الذين يمثلون الاتحاد الأوروبي. و قد أعربت فرونت لاين ديفنדרز عن ترحيبها بهذه التطورات، بيد أنها أخذت على العملية كون التنفيذ العملي غير متكافئ لأنه يعتمد إلى حد كبير على التفاني الشخصي الذي يبديه دبلوماسيو الاتحاد الأوروبي. و ستواصل فرونت لاين ديفنדרز حثّ الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه على الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها للمدافعين عن حقوق الإنسان، و ستساعد المدافعين عن حقوق الإنسان على الاستفادة من التسهيلات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي.

في هذا الدليل، نوجه اهتمامنا إلى الأمم المتحدة، التي تقوم بدور أساسي في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. عندما تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ (الإعلان المتعلق بحق و مسؤولية الأفراد و الجماعات و هيئات المجتمع في تعزيز و حماية حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً و الحريات الأساسية <http://www2.ohchr.org/english/issues/defenders/declaration.htm>)، فإنها أضفت الصفة الرسمية على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان و مكانتهم للمرة الأولى من خلال جمعها في وثيقة واحدة بين سائر الحقوق المتوجبة لأولئك الذين يعملون بشكل سلمي للدفاع عن حقوق الإنسان و تعزيزها. من خلال وكالات الأمم المتحدة من مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، و آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق



ماري لولر، مديرة فرونت لاين ديفنדרز

الإنسان، كمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ ألزمت الأمم المتحدة نفسها بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان و تعزيز عملهم في مجال حقوق الإنسان. غير أن معظم المناقشات حول الأمم المتحدة و صلتها بحقوق الإنسان قد ركزت على المعاهدات و المحافل الدولية، كمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، و هيئات معاهدات الأمم المتحدة، و المؤسسات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان مثل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، و اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب. لم يكتب إلا القليل عما يمكن لوكالات الأمم المتحدة القيام به محلياً، على الرغم من تواجدها في العديد من البلدان. إذا كان أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في حاجة إلى المساعدة أو الحماية، فيأى مدى يمكنه أن يتوقع من المسؤولين في الأمم المتحدة و وكالاتها في بلده أن يمدوا إليه يد العون؟ إن هذا هو السؤال الذي يتناوله هذا الدليل.

شأن الاتحاد الأوروبي، قطعت الأمم المتحدة وعداً للمدافعين عن حقوق الإنسان. و إنه وعدٌ لعل الكثير من المسؤولين في الأمم المتحدة لا يضعونه في صدارة اهتماماتهم. هو وعدٌ يشعر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في الوقت الحاضر أن الأمم المتحدة لا تفي به كما ينبغي لها. على أن مؤسسات الأمم المتحدة تقوم كما هو واضح بأشياء كثيرة ذات نفع للمدافعين عن حقوق الإنسان، و يبذل بعض المسؤولين في الأمم المتحدة جهوداً كبيرة، في مواجهة مخاطر شخصية أحياناً، من أجل حمايتهم و مساعدتهم. سوف تعتمد فرونت لاين ديفنדרز مقارنةً في تبيان دور الأمم المتحدة يشابه عملها المتعلق بإرشادات الاتحاد الأوروبي. سنقوم أولاً بالتعريف بالتزامات للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان و بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان؛ و سنراقب أداء الأمم المتحدة في الوفاء بتلك الالتزامات، و سنساعد و نشجع وكالات الأمم المتحدة و المسؤولين فيها على تنفيذ تلك الالتزامات بنشاط و فعالية. في وسع الأمم المتحدة القيام بالمزيد لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان، و نحن نأمل أن يكون هذا الدليل دافعاً لمسؤولي الأمم المتحدة و كذلك للمدافعين عن حقوق الإنسان لتعزيز جهود الأمم المتحدة على الصعيد الوطني بغية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان و تعزيز العمل الذي يقومون به.

ماري لولر

مديرة فرونت لاين ديفنדרز

عشر قواعد أساسية

- 1 قُم بتحديد وكالات الأمم المتحدة في بلدك، وتعرف على ولاية كل منها و مهمتها، و حدد منها الوكالات التي تتعلق بمهامها ببواعث قلقك.
- 2 اجعل مبادراتك ذات طابع شخصي. عليك بالسعي إلى الاجتماع مع مسؤولي الأمم المتحدة في المنظمات التي تبدو الأكثر صلةً و ملائمة. قم بتحديد الأفراد الذين لديهم الحافز لمساعدتك و تعرف عليهم. اعمل على إقامة علاقات طويلة الأمد استباقاً لأي حاجة ملحة تدعو إلى طلب الحماية أو المساعدة.
- 3 قم ببناء الثقة. استفد من فرص التعاون. قدّم المعلومات ذات المصادقية باستمرار.
- 4 اعمل على فهم الولاية المؤسسية للمسؤولين الذين تتصل بهم. لا تتوقع من أي مسؤول أن يفعل من أجلك أشياء خارج نطاق تلك الولاية، أو تمثل تعدياً على إجراءات الأمم المتحدة و تجاوزاً لقواعدها.
- 5 اعمل على الاستفادة من نقاط قوة نظام الأمم المتحدة بدلاً من الاصطدام بنقاط ضعفه. اقبل المساعدة اللينة. استفد من أي مساحة يمكن أن توجدتها الأمم المتحدة لك. أبدأ التقدير للاعتراف الضمني. اقبل بالمساعدة غير الرسمية. و اعد إلى أقصى حد ممكن على تأطير طلباتك بحيث تعكس ولايات الأمم المتحدة و ممارساتها. قم بالإحالة إلى التزامات الأمم المتحدة نحو المدافعين عن حقوق الإنسان باعتبارها المرجعية.
- 6 لا تعتمد على الأمم المتحدة من أجل توفير الحماية المادية. مؤسسات الأمم المتحدة ليست على وجه العموم مجهزة للقيام بذلك، و عادة ما لا تقوم به.
- 7 اعمل بشكل خلاق و جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة و كذلك الجهات الفاعلة الأخرى التي يمكن أن يتم ما تقدمه من المساعدة و الدعم ما يتيحها الأمم المتحدة: و من هذه الجهات الدبلوماسيون، و المنظمات غير الحكومية الدولية، و المسؤولون الحكوميون، و البرلمانيون، و موظفو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، و المحامون، و الصحافيون.
- 8 قدّر المخاطر التي يمكن أن تترتب على إبداء الارتباط العلني بمؤسسات الأمم المتحدة أو طلب المساعدة منها.
- 9 استفد من الآليات الإقليمية و الدولية لتعزيز عملك، و لكن لا تعتمد عليها (مستعيضاً بها عن الصلوات المحلية و المدافعة) لتحقيق نتائج فعالة أو تأمين الحماية المادية لك.
- 10 تذكر أن الأمم المتحدة في نهاية الأمر منظمة جماعية تضم الحكومات في عضويتها، و هي بالتالي سياسية و بيروقراطية. كثيراً ما توجد فجوة بين التطلعات المتضمنة في إعلانات الأمم المتحدة و ما تقوم به وكالاتها في واقع الأمر. و مع ذلك فإن في وسع الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهد. و يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يضغطوا على وكالات الأمم المتحدة لحملها على أن تجعل ممارساتها على مستوى التزاماتها المعلنة و مثلها العليا المتعلقة بحقوق الإنسان.

أول ما يجب أن يُقال عن الأمم المتحدة هو أنها مؤسسة كبيرة ومعقدة. إن من الصعب التعميم بعبارات دقيقة لوصف كيفية تنظيم الأمم المتحدة في مختلف البلدان، ناهيك عن وصف الكيفية التي تتفاعل بها مؤسسات الأمم المتحدة بعضها مع بعض أو طرق تنسيقها إقليمياً وعالمياً. ولما كان النظام في حال تحول دائم، فإنه يخضع بانتظام إلى إعادة هيكلته من المركز، وفي أطرافها وضمن مؤسساته المختلفة، وتتكامل هذه العمليات في كل حين بشكل غير متساوٍ. وحتى داخل الأمم المتحدة، فإن عدداً قليلاً نسبياً من المسؤولين يفهم بوضوح وبالتفصيل كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة - أو الكيفية التي بها يجب أن تعمل - من الوجهة الكلية.

إن اعتماد اللغة ذاتها - بمعنى المصطلحات و دلالاتها - التي يستخدمها مسؤولو الأمم المتحدة أنفسهم لوصف نظام الهيئة (هيئة أمم متحدة واحدة، وما إلى ذلك) مُجربٌ ولكن بقدر. أحد أسباب هذا هو التغيير المستمر الذي تخضع له اصطلاحات الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، فإن اللغة المستخدمة في الأمم المتحدة لا تفسر دوماً مسلكها العملياتي. كما أنها لا تساعد على توضيح إجراءات الأمم المتحدة العملية (التي تدفع عملية اتخاذ القرار وطريقة تنفيذ القرارات والبرامج)، التي غالباً ما تبدو مبهمه بالنسبة لمن لا ينتمون إلى نظامها. المدافعون عن حقوق الإنسان في حاجة إلى تحليل التنظيم الفعلي للأمم المتحدة وكفاءته في بلادهم، بدلاً من الاعتماد على النظرية وحسب.

على المستوى القطري، وعلى الرغم مما تقدّم، فإن تنظيم الأمم المتحدة يميل إلى أن يكون متماثلاً في جميع البلدان النامية التي تنفذ فيها برامج. وهنا أيضاً، يمكن للإسراف في التعميم أن يكون مضللاً. فعلى سبيل المثال، للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهو أهم وكالات الأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ أشكال متميزة من التواجد الميداني، وليس نشاطاً في جميع البلدان التي بها تعمل الأمم المتحدة. لكي يكون المدافعون عن حقوق الإنسان ناجحين في التعامل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة، فإنهم في حاجة أولاً إلى فهم ما تقوم به الأمم المتحدة في بلادهم، وكيف هو تنظيمها، وما هي أولوياتها ونهجها فيما يتعلق بالحكومة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى مفوضية حقوق الإنسان حيث وجدت، ثم توظيف هذه المعرفة لإيجاد الظروف التي تجعل مسؤولي الأمم المتحدة ومؤسساتها تعتبر أن من الملائم تقديم المساعدة التي يريدها المدافعون عن حقوق الإنسان.

في بعض الأحيان، لا يكون من السهل تقديم الدعم المطلوب. وهذا قد يرجع إلى أسباب عدة، بدءاً بالقيود على ولاية الوكالة التي تمت مخاطبتها من أجل التدخل، مروراً بمحدودية الموارد، وانتهاءً بعدم الرغبة في تحدي حكومة البلد المضيف. على المدافعين عن حقوق الإنسان أيضاً أن يفكروا فيما إذا كانت محاولتهم العمل مع الأمم المتحدة ستزيد من تعرضهم إلى المخاطر، أو تقلل من تأثير جهودهم في مجال المناصرة والمدافعة. لدى الأمم المتحدة إمكانات كبيرة فيما يتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للأخطار لم يتم استخدامها على النحو الأمثل. ثمة جملة إجراءات يمكن أن تساعد في حالات الخطر. قد يتطلب بعضها الموارد، ولكن بعضها الآخر غير مكلف كما أنه ليس ذا حساسية من الوجهة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ومع أن المطلوب هو تقديم الحماية الفعالة، فإن التعبير عن التضامن لا يزال أمراً مهماً لأنه يساعد على التخفيف من الأثر النفسي للتوتر والخوف الناجمين عن حالة الخطر. وما دمنا قد قلنا هذا، فإن من الأهمية بمكان أن نعترف بأن مسؤولي الأمم المتحدة يقومون كل يوم، وفي العديد من البلدان، بتقديم المساعدة والحماية والمشورة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، ويعطون عملهم الاعتراف الذي يستحق. يمكن لدعمهم أن يكون ذا قيمة عملية كبيرة، وبخاصة عندما يتم تعزيزه بالدعم الذي في وسع الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات المستقلة أن يقدموه.

تقدم هذه الوثيقة مقترحات حول الكيفية التي بها يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يحققوا الاستفادة القصوى من خدمات المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخدمات مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، لحماية أنفسهم وتعزيز عملهم، وكيفية التعامل مع المخاطر التي يمكن أن يجزّها عليهم التعاون مع الأمم المتحدة، وأيضاً الكيفية التي بها يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يساعدوا المسؤولين في الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياتهم المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمدافعين عن حقوق الإنسان بثقة أكبر وبشكل كامل.



من اليسار إلى اليمين: ميشيل فورست، خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، و عضو مجلس فرونت لاين ديفنדרز، و أمين عام المفوضية الوطنية الاستشارية المعنية بحقوق الإنسان في الجمهورية الفرنسية؛ و الأب جون جونغا، رئيس ملتقى كيروم ريجنسي لحوار الأديان، من إندونيسيا؛ و نافى بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، و ماري لولر مديرة فرونت لاين ديفنדרز، و سام موهوتشي، المستشار القانوني لدى مشروع العدالة الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي - كينيا، في ملتقى دبلن عام 2010.

منظومة ا



الأجهزة الرئيسية * للأمم المتحدة

الجمعية العامة

مجلس الأمن

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأمانة العامة

محكمة العدل الدولية

مجلس الوصاية °

البرامج والصناديق

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

- مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
- متطوعو الأمم المتحدة
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الهيئات الفرعية

اللجان الرئيسية ولجان الدورة الأخرى
لجنة نزع السلاح
مجلس حقوق الإنسان
لجنة القانون الدولي
اللجان الدائمة وأجهزة مخصصة

الهيئات الفرعية

عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية
لجان الجزاءات (مخصصة)
اللجان الدائمة وأجهزة مخصصة

لجان مكافحة الإرهاب
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
لجنة الأركان العسكرية

اللجان الإقليمية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

اللجان الوظيفية

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
لجنة المخدرات
لجنة السكان والتنمية
لجنة تخزين العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
لجنة التنمية الاجتماعية
اللجنة الإحصائية
لجنة وضع المرأة
لجنة التنمية المستدامة
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

إدارات ومكاتب

المكتب التنفيذي للأمين العام
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
إدارة الدعم الميداني
إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
إدارة الشؤون الإدارية
إدارة الشؤون السياسية
إدارة شؤون الإعلام

إدارة عمليات حفظ السلام

إدارة شؤون السلامة والأمن

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مفوضية حقوق الإنسان

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مكتب الشؤون القانونية

مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

لأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

برنامج الأغذية العالمي

معاهد البحث والتدريب

معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح^١

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

كلية موظفي منظمة الأمم المتحدة

جامعة الأمم المتحدة

كيانات الأمم المتحدة الأخرى

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

منظمات ذات صلة

اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

الوكالة الدولية للطاقة الذرية^٢

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

منظمة التجارة العالمية^٣

الهيئة الفرعية الاستشارية

لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام

الوكالات المتخصصة^٤

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الصحة العالمية

مجموعة البنك الدولي

• البنك الدولي للإنشاء والتعمير

• المؤسسة الإنمائية الدولية

• المؤسسة المالية الدولية

• وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف

• المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

لجان أخرى

لجنة السياسات الإنمائية

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية

لجان الدورة واللجان الدائمة وهيئات خبراء

ومخصصة وغيرها

ملاحظات:

١ يقدم كل من الأونروا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تقاريرهما إلى الجمعية العامة فقط.

٢ تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقاريرها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

٣ منظمة التجارة العالمية غير ملزمة بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، ولكنها تُسهم على أساس كل حالة على حدة في أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بجلمة مسائل منها المسائل المالية والإنمائية.

٤ الوكالات المتخصصة هي منظمات مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها من خلال آلية تنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الحكومي، ومن خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق على المستوى المشترك بين الأمانات، وجرى ترتيب هذه المنظمات بناءً على سنة إنشائها كوكالات متخصصة للأمم المتحدة.

٥ توقفت أعمال مجلس الوصاية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ باستقلال بالاو، آخر إقليم باق مشمول بوصاية الأمم المتحدة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

هذه الوثيقة ليست من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، ولا يُقصد بها أن تكون شاملة جامعة.

٦ نظراً لتعدد استعمال المختصرات لم يُراع في هذا الهيكل التنظيمي الترتيب الهجائي لمكونات منظومة الأمم المتحدة.

فهم الأمم المتحدة على المستوى القطري

لوكالات الأمم المتحدة الرئيسية تواجد عملياتها في معظم البلدان النامية. وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان بالتالي أن يعرفوا أي الوكالات تعمل في بلدهم و المجالات التي تركز عليها برامج تلك الوكالات.

بعض وكالات الأمم المتحدة الرئيسية
 FAO منظمة الأغذية والزراعة
 ILO منظمة العمل الدولية
 OHCHR المفوضية السامية لحقوق الإنسان
 UNAIDS برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب / الإيدز
 UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 UNEP برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 UNFPA صندوق الأمم المتحدة للسكان
 UN Women وكالة الأمم المتحدة الموحدة الجديدة للنساء
 UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
 UNICEF منظمة الأمم المتحدة للطفولة
 UN-Habitat برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات المكتسبة
 UNHCR المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
 WFP برنامج الغذاء العالمي
 WHO منظمة الصحة العالمية
 OCHA مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

الفرق القطرية و المنسقون المقيمون

لزيادة الكفاءة و تجنب الازدواجية، تسعى وكالات الأمم المتحدة إلى تنسيق عملها أكثر من ذي قبل. ولتحقيق هذا الهدف، أنشأت الأمم المتحدة فريقاً قُطرياً يجمع ممثلين عن جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في بلد معين. وفي كثير من الحالات، يُسمح لمؤسسات خارجية مختارة بحضور بعض اجتماعات الفريق القطري إن لم يكن جميعها، و أنشطة التنسيق التي ينظمها. إنَّ اتباع نهج شامل على هذا النحو يرتبط بوجه خاص بحالات الأزمات أو الصراعات، حيث يتوجب تعزيز التنسيق إلى أعلى درجة.

لمثال على ذلك، انظر: <http://ph.one.un.org/uncountryteam.html>

على المستوى القطري، يرأس المنسق المقيم هيئات الأمم المتحدة. و عادة ما يتم شغل هذا المنصب من قبل رئيس واحدة من وكالات الأمم المتحدة في البلد، و كثيراً ما تكون هذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غير أن ثمة نزوعاً مطرداً إلى أن يضطلع بهذه المهمة رؤساء وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة، ك منظمة الأمم المتحدة للطفولة. و على الرغم من كون سلطات المنسقين المقيمين مقيدة، و من كونهم لا يملكون ولاية على أعمال الوكالات الأخرى، فإنهم يمثلون الأمم المتحدة وطنياً، و لهم تأثير كبير على منهج الأمم المتحدة، و بوجه الخصوص على مدى استعداد الأمم المتحدة في بلدان بعينها لتناول قضايا أكثر حساسية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

حول نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة، أنظر: <http://www.undg.org/index.cfm?P=5>

في البلدان التي تعاني من الصراعات الأهلية و الحروب و غيرها الظروف المعقدة، يجوز للأمين العام للأمم المتحدة أن يعيّن مباشرة منسقا للشؤون الإنسانية، و يمنح هذا سلطة ذات شأن. في حالات الطوارئ من هذا القبيل، يكون التنسيق أكثر نشاطاً، و يتم لأسباب غير خافية تطبيق إجراءات الأمم المتحدة المختصة بالأمن

بفعالية أكبر. يمكن أن تسبب هذه العوامل في تهميش المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان أو استبعادهم من المشاركة. في جوانب أخرى، عدا عما سبق، غالباً ما يكون تنسيق الشؤون الإنسانية أكثر شمولاً. فبالإضافة إلى إشراك وكالات إضافية من تلك التابعة للأمم المتحدة، كـمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، و المؤسسات الإنسانية الأساسية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن هذه العملية تحرص أيضاً على إشراك الهيئات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، و لا سيما المنظمات غير الحكومية الدولية، لأنها تقدم مساهمات حاسمة في حالات الطوارئ. و يمكن لهذا التوسع (لكن هذا ليس منطبقاً بإطلاق) أن يوجد مساحة أكبر لمشاركة المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان.

ضمن كل فريق قطري تابع للأمم المتحدة، يكون فرد واحد على الأقل، و أحياناً وكالة أو فريق؛ مسؤولاً عن رصد حقوق الإنسان. إذا وجدت هيئة تمثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ذلك البلد فإنها تضطلع بهذه المسؤولية. أما خلافاً لذلك، فإنه يتم تعيين مسؤول أو أكثر عن حقوق الإنسان للقيام بهذه المهمة، أو يقوم بها مسؤولون في الأمم المتحدة من المعنيين بالديمقراطية و الحكم. لا يملك جميع المسؤولين في الأمم المتحدة الخبرة في مجال حقوق الإنسان: لدى المنسقين المقيمين و موظفي الأمم المتحدة الآخرين إمكانية الاستعانة بمستشارين في مجال حقوق الإنسان ممن يتخذون من المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة أو من جنيف مقاراً لهم، إذا دعت الحاجة إلى مشورة الخبراء بشأن قضايا حقوق الإنسان أو معايير الأمم المتحدة و المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان.



يقدم برنامج الغذاء
العالمي المون الأساسية إلى
المجتمعات المعوزة في غزة

الأمم المتحدة و حقوق الإنسان في الدول الكبيرة و ذات النفوذ

شأن برامج الأمم المتحدة ذاتها، فإن هذا التقرير يركز أساساً على البلدان النامية متوسطة الدخل أو منخفضة. للأمم المتحدة بطبيعة الحال تواجد أيضاً في البلدان مرتفعة الدخل و البلدان الكبيرة متوسطة الدخل. و يكون لهذه البلدان، بسبب من حجمها و ثقلها الاقتصادي أو العسكري، تأثير و نفوذ مخصوصان في أقاليمها أو في العالم.

تنطبق القواعد الأساسية المدرجة على الصفحة VII عموماً على العلاقات مع الأمم المتحدة في هذه البلدان أيضاً. و مع ذلك، فإن الخصائص المميزة لهذه البلدان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع، لا يكون للأمم المتحدة تواجدٌ عملياً، و تقوم بتنظيم مكاتبها فيها بطريقة مختلفة، هدفها في المقام الأول جمع الأموال و تعزيز الصلوات. أما في فئة البلدان الكبيرة متوسطة الدخل، فإن ثمة تواجداً عملياً للأمم المتحدة، و لكن نفوذها (و رغبتها في الجهر بالانتقاد أو تقديم النصائح للسلطات) محكومٌ بإدراك أن لتلك الدول ما يكفي من القوة لتجاهل الانتقادات العلنية أو الرأي العام الدولي. إن هذه مشكلة كبيرة و خاصة في الدول التي ليس فيها بعد تقليد قوي من احترام حقوق الإنسان، حيث تكثر انتهاكات حقوق الإنسان و تكون شديدة و متكررة، و حيث يمكن أن تكون الظروف خطيرة للغاية بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. الصين و روسيا مثالان جليان و لكن (بطريقة مختلفة في كل منهما). كذلك تمثل الهند و جنوب أفريقيا و البرازيل تحديات مشابهة. و قد أحرزت العربية السعودية أيضاً نجاحاً كبيراً في ردع الانتقادات الدولية.

واجبات منسق الأمم المتحدة المقيم و منسقي الشؤون الإنسانية فيما يخص حقوق الإنسان

يُنتظر من المنسقين المقيمين و من منسقي الشؤون الإنسانية على حد سواء أن يقوموا برصد انتهاكات حقوق الإنسان و أن يتخذوا إجراءات من شأنها منع حدوثها، و إبلاغ الأمم المتحدة عن حالة حقوق الإنسان. ينص الوصف الوظيفي العام لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين و منسقي الشؤون الإنسانية على هذه المسؤوليات. يولي بعض المنسقين المقيمين و منسقي الشؤون الإنسانية اهتماماً كبيراً لحقوق الإنسان، في حين لا يعيرها البعض الآخر القدر ذاته من الاهتمام.



فاليري أموس، مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (المقدمة، الجانب الأيمن) تصل إلى مخيم للاجئين في ولاية بارفان سبه القريبة من العاصمة كابول، أثناء مهمة لها في أفغانستان، أيار 2012. صورة تخص الأمم المتحدة/ فريدين واعطي

مسؤوليات منسقي الأمم المتحدة المقيمين المتعلقة بحقوق الإنسان

- وفقاً للوصف الوظيفي العام لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين (الذي وافقت عليه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في التاسع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٩)، فإن على منسق الأمم المتحدة المقيم أن:
- يسهل ويشرف على [...] تضمين المبادئ الرئيسية للإرشادات التوجيهية الصادرة عن تقييم الأمم المتحدة القطري المشترك/ إطار عمل المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمقاربات التي تستند على حقوق الإنسان، والاستدامة البيئية، والإدارة القائمة على النتائج، وتنمية القدرات:
 - ينسق عمل فريق الأمم المتحدة القطري المتعلق بـ (أ) إدماج حقوق الإنسان في الأنشطة العملية من أجل التنمية، (ب) تيسير الوصول إلى المعرفة والخبرة المتعلقة بمجال حقوق الإنسان التي تتيحها منظومة الأمم المتحدة، و (ج) ضمان اتباع نهج منسق بين وكالات الأمم المتحدة، بما يتفق والولايات ذات الصلة وبناء على طلب الحكومة المعنية، لبناء القدرات الوطنية المتعلقة بإنفاذ حقوق الإنسان وغيرها من معايير الأمم المتحدة والمعايير العالمية التي ألزمت الحكومة نفسها بها؛
 - يدافع عن القيم الأساسية للأمم المتحدة كما وردت في ميثاقها؛
- يعزز جدول أعمال التنمية الدولية في سياق الالتزامات التعاهدية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية:
- يعزز المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويدافع عن حقوق الإنسان باعتبارها إحدى قيم الأمم المتحدة عند الحوار مع الجهات الفاعلة الوطنية. ولا يقوم المنسق المقيم بمراقبة حقوق الإنسان، أو التحقق أو الدعاوى القضائية؛
 - يكون مسؤولاً عن ضمان كون العمل الذي تقوم به شبكة ضباط الاتصال المعنيين بتنفيذ الأحكام الواردة في 'نشرة أمين عام الأمم المتحدة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي' عملياً، وأن يدعم تطوير وتنفيذ خطة عمل على المستوى القطري للتعامل مع هذه المسألة.
 - يتصدر وضع خطة استجابة استراتيجية للعمل الإنساني داخل البلد، مع ضمان أن يتم إدماج الاعتبارات المتداخلة (كالجنس، والعمر، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة المكتسب / الإيدز، والبيئة) وأنشطة دعم العلاج المبكر في هذه الخطة؛
 - يناصر مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، الامتثال إلى قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- مقتطف من الوصف الوظيفي لمنسق الأمم المتحدة المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المصدر:
- <http://www.undg.org/index.cfm?P=133>

مسؤوليات منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان

- ورد في اختصاصات منسق الشؤون الإنسانية، التي أقرها للجنة الاجتماع الثالث والسبعون لمجموعة العمل الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي انعقد في الحادي والثلاثين من آذار ٢٠٠٩، فإن 'منسق الشؤون الإنسانية يسترشد بقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبمبادئ الإنسانية، والحياد، وعدم الانحياز، والاستقلال'، وعليه من بين جملة أمور أن:
- يضمن وضع رؤية استراتيجية مشتركة للعمل الإنساني داخل البلد
- [...] [راعي إدماج القضايا الشاملة (على سبيل المثال العمر، والجنس، والتعددية، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز، والبيئة) ...]
- ي احترام قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، عن طريق تنسيق جهود المناصرة التي تبذلها المنظمات ذات الصلة، واستخدام المناصرة العلنية و/أو غير العلنية بحسب الاقتضاء؛
- أنظر أيضاً: المذكرة التوجيهية لمنسقي الشؤون الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان، للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حزيران ٢٠٠٦. المصدر:
- <http://www2.ohchr.org/english/countries/field/docs/HRguidancecoordinators.pdf>

إذا كان في الإمكان حثُ المنسقين المقيمين و منسقي الشؤون الإنسانية على دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، أو المساهمة في حمايتهم، فإن سيكون هذا مفيداً و لا ريب. فهم في وضع يمكنهم من التأثير على الحكومة الوطنية، و يمكنهم أن يشجعوا مسؤولي الأمم المتحدة في سائر وكالاتها على أن يبدوا المزيد من الحساسية تجاه مسائل حقوق الإنسان.

و مع ذلك، فإن قدرتهم على الأخذ بزمام المبادرة بشأن قضايا حقوق الإنسان غالباً ما تكون محدودة في الواقع. قد يشعر المنسقون المقيمون بأن ليس من اليسير عليهم بحث قضايا حقوق الإنسان باللغة الحساسة إذا أبدت الحكومة المحلية معارضتها لذلك، أو إذا شعروا بأنه يعوزهم الدعم من مقر الأمم المتحدة، أو وكالتهم ذاتها، أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى. و بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المنسقين لا يملكون خلفية كافية في مجال حقوق الإنسان، و لا يقدّمونها على الأهداف الأخرى لبرامج الأمم المتحدة. إن التأثير على منسق الأمم المتحدة المقيم و منسقي الشؤون الإنسانية عملية بطيئة و ربما لا توثي أكلها على المدى القصير. غير أنها استراتيجية قيمة على المدى الطويل، و يمكن أن تسفر مقاربة معقولة عن التغيير المنشود. على المدى القصير، يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أحياناً تحقيق أهدافهم من خلال العمل بطرق أخرى، بواسطة وكالات محددة أو مسؤولين معينهم في الأمم المتحدة، أو من خلال الدبلوماسيين أو المؤسسات المستقلة.

من المهم أن تفصل بين المؤسسة و الأفراد الذين يُسيرونها. في كولومبيا، حيث العلاقات مع الحكومة هشّة و مشوّبة بالارتياح، شهدت علاقة المدافعين عن حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة تقلبات كبيرة، إذ كلما تغير رئيس المكتب، تغير معه الالتزام الصريح بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. و يتوجب على المدافعين عن حقوق الإنسان الفصل بين العلاقة المؤسسية طويلة الأجل مع الأمم المتحدة و الحفاظ عليها - و إن تبيّن لهم، في أوقات معينة، أن في وسعهم العمل مع بعض الموظفين بسهولة أكبر من العمل مع غيرهم.

مسؤول سابق في الأمم المتحدة، مقابلة (مختصر).

كما يوضح الاقتباس السابق، قد يتعامل المدافعون عن حقوق الإنسان أحياناً مع مسؤولين في الأمم المتحدة و هم يشعرون بأنهم لا يفون بمسؤولياتهم على نحو كافٍ. في مثل هذه الحالات، و بخاصة إذا كان الدعم متوقفاً على هذا الشخص، على المرء أن يسعى إلى إيجاد طرق للتعامل مع هذا الوضع. و يشمل ذلك النظر فيما إذا كان من المفيد إقامة اتصالات مع مسؤول آخر، أو ممارسة الضغط على الشخص المعني عن طريق إبلاغ مسؤولين أعلى منه رتبة أو مقر الأمم المتحدة بهذا التقصير. من المهم أيضاً أن نأخذ في الاعتبار أن مثل هذه الأعمال قد تجيء بنتائج عكسية: إذا تحتمّ الأمر، فإن القيام بذلك ينبغي أن يتم بطريقة مدروسة و واقعية و ربما بدعم من الآخرين.

نصائح

- فم بتحديد منسق الأمم المتحدة المعني و انظر في ولايته و خلفيته. قيّم التزامه بحقوق الإنسان. إذا أبدى المنسق التزاماً بحقوق الإنسان، فاعمد إلى التعرف إليه و التشاور مع مكتبه بشأن المسائل التي تهتمك.
- إذا أبدى المنسق القليل من الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان التي تشغلك، فقم بتوجيه انتباهه (بشكل مناسب و دبلوماسي) إلى المرجعيات المتعلقة بواجبات المنسق في الملاحظات التوجيهية ذات الصلة، و بالتزامات الأمم المتحدة تجاه حقوق الإنسان و المدافعين عن حقوق الإنسان، و اطلب منه على هذه الأسس اتخاذ إجراءات في الشأن الذي يشغلك.
- إذا بقي موقف المنسق على حاله من حيث عدم الاهتمام، فقرر ما إذا كنت ستستمر في الضغط عليه، أو تستخدم وسائل أخرى لتحقيق أهدافك.
- اتخذ الخطوات المذكورة أعلاه في الوقت المناسب، قبل أن تكون في حاجة إلى المساعدة.

وكالات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان

من المهم أن نقول في البداية إنه على الرغم من أنه قد تمّ نظرياً تعميم حقوق الإنسان في سياسات و مبادئ الأمم المتحدة (بالإضافة إلى الأمن و التنمية)، فإن وكالات الأمم المتحدة تعمل على مجموعة واسعة من القضايا - بدءاً بالمناخ و انتهاءً بالصراع، مروراً بالجريمة، و التجارة، و الاتصالات، و السياحة - و لكل من برامج الأمم المتحدة و صناديقها و وكالاتها المتخصصة ولاية معينة. و إذا نظرنا إلى الأمم المتحدة من هذه الزاوية، فإنه لا يمكن تصنيفها كمنظمة لحقوق الإنسان.

بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان فإن لهذا عاقبتين. الأولى هو أن المدافع عن حقوق الإنسان لا ينبغي أن يفترض أن إعلام مسؤول في الأمم المتحدة بقضية مشروعة تتعلق بحقوق الإنسان كفيلاً بحمله على الاعتقاد بأن عليه واجب اتخاذ الإجراءات اللازمة. على المدافعين عن حقوق الإنسان ألا يتوقعوا من أي مسؤول في الأمم المتحدة أخذ قضاياهم على عاتقه ما لم تكن هذه تقع ضمن ولاية منظمة الأمم المتحدة التي بها يعمل.

إن هذه نقطة في غاية الأهمية من وجهة العملية. إن العديد من مسؤولي الأمم المتحدة ملتزمون بشكل شخصي بحقوق الإنسان، و يعمل بعضهم بدأب من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان و حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. و لكن آخرين من موظفي الأمم المتحدة ممن ليست لديهم ولاية متعلقة بحقوق الإنسان، أو ممن ينقصهم الالتزام الشخصي بحقوق الإنسان؛ يترددون في اتخاذ المبادرات التي قد لا توافق عليها منظماتهم، و قد يخشون من أن تعتبرهم حكومة البلد المضيف شخصاً غير مرغوب فيه و تجبرهم على مغادرة البلاد إذا ما عملوا على قضايا تعتبر حساسة سياسياً (و هذا احتمال و ارد في كثير من البلدان في الواقع).



مبنى أونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى). غزة

العقبة الثانية هي أن من مصلحة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يريدون تلقي المساعدة من الأمم المتحدة أن يطلعوا بشكل حسن على ولايات وكالات الأمم المتحدة المختلفة، و مطابقة مطالبهم بالولايات ذات الصلة.

تتحمل بعض وكالات الأمم المتحدة مسؤولية عامة عن حقوق الإنسان. وكما سبقت الإشارة، فإن أهمها هو المفوضية السامية لحقوق الإنسان. بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان فإن هذا المكتب هو وكالة الأمم المتحدة الرئيسية التي تختص بتقديم الحماية. حيث يكون هناك تواجد للمفوضية أو يوجد مكتب لها، فإن من المرجح أن تكون هذه الهيئة نقطة الاتصال الأولى التي يلجأ إليها المدافعون، ويُفترض أن يستجيب موظفوها على نحو أكثر إيجابية إلى المطالب المتعلقة بحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان. (يتم تناول المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشكل منفصل في موضع لاحق من هذا الدليل).

لدى عدة وكالات أخرى سجل جيد في توفير حماية حقوق الإنسان ضمن مجال مسؤوليتها، ولكن ليس لديها ولاية عامة بشأن حقوق الإنسان. ولاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة هي حماية الأطفال، وتمتد هذه لتشمل بالتبعية المسؤولين الأساسيين عن الاهتمام بهم (وخاصة النساء). أما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فعليه واجب حماية اللاجئين، ويمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتدخل لحماية النساء وحقوقهم، وهكذا دواليك. ومن المرجح أن يكون كل من هذه الوكالات أكثر تعاطفاً مع الحاجة إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يندرج عملهم ضمن ولايتها المحددة.

وخلاصة القول؛ فإن على المدافعين عن حقوق الإنسان أن يبدووا بافتراض مؤداه (باستثناء المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهو صاحب ولاية عامة في حقوق الإنسان) أن إقدام مؤسسات الأمم المتحدة و موظفيها على تحمل المخاطر نيابة عنهم لمجرد أن لديهم مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان هو أمرٌ بعيد الاحتمال. وسيخيب أمل المدافعين عن حقوق الإنسان في كثير من الأحيان إذا ما توقعوا من مسؤولي الأمم المتحدة القيام بذلك. في الوقت نفسه، فإن في وسع المدافعين عن حقوق الإنسان الاستفادة من تعاملهم مع الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على دورهم وإيجاد مساحة يقومون بعملهم فيها.

إن عليهم أن يبحثوا عن حلفاء لهم ضمن منظومة الأمم المتحدة، أي الأفراد ممن هم مدفوعون إلى تقديم المساعدة و مهينون لذلك، والمؤسسات التي تحتم عليها ولايتها الاهتمام ببواعث القلق المحددة التي يبديها المدافعون عن حقوق الإنسان. يمكن أن يكون المسؤولون الأفراد والوكالات الخاصة ذوي نفع و دعم كبيرين بالطرق غير الرسمية فضلاً عن السياق الرسمي للتعامل مع هذه الأمور.

على الرغم مما تقدّم، فقد ترفض وكالات الأمم المتحدة في بعض الحالات اتخاذ أي إجراء حتى عندما يبدو قضية أو حالة ما تقع ضمن اختصاصها ولايتها. وفي حين أن سبب هذا الموقف قد يكون حساسية القضية أو البيئة التي فيها تعمل الوكالة، فإنه يبيّن مدى إشكالية تنفيذ أهداف سياسة الأمم المتحدة على أرض الواقع. على سبيل المثال، أصدر زعيم ديني باكستاني في عام ٢٠١٢ فتوى تحظر على المدافعات عن حقوق الإنسان دخول المحافظة. وهدد النساء (اللائي يسافرن غير مصحوبات) بتزويجهن قسراً من رجال محليين في حال مخالفتهن هذا القرار. وقد رفض عدد من وكالات الأمم المتحدة اتخاذ إجراء في هذا الشأن، بما في ذلك تلك التي لها ولاية محددة في حقوق المرأة، و تلك التي تقود مجموعات الأمم المتحدة المعنية بالحماية و بالعنف القائم على الجنس.

أختبر المدافعون عن حقوق الإنسان تجارب متنوعة من تعاملهم مع الوجود الميداني للأمم المتحدة. وقد ذهب بعضهم إلى أن التمييز الذي تنتهجه [الأمم المتحدة] بين موظفيها المحليين والدوليين قوض قدرتها على العمل بشكل صحيح ضد التمييز ما دامت هي ذاتها تمارسه. وصرّح آخرون بأن انعدام الأمن يمكن أن يؤدي إلى تعطيل مهام الأمم المتحدة في الظروف التي فيها تشتد الحاجة إليها. و عادة ما يتم إغلاق المكاتب عندما يفقد المعنيون أن هناك مخاطر متزايدة.

يمكن للآليات المتعلقة بحقوق الإنسان أن تكون مفيدة، ولكنها غالباً ما تكون بطيئة جداً بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الأخطار. كما أن المرونة تنقصها في كثير من الأحيان. أشار مندوب دولي إلى أن مجموعة من هيئات و مكاتب الأمم المتحدة (كالفرق القطرية، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و حفظ السلام، و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ على سبيل المثال) تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان، و يمكن أن تكون ذات نفع، إذ لا يقتصر هذا الدور على المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

كانت المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي أيضاً موضوعاً للبحث، و اقترح استخدامها باعتبارها آلية

بديلة لتلقي الحماية. و انتقدت بعض وكالات الأمم المتحدة بسبب عدم تفاعلها مع المجتمع المدني و القيام بفرض وجهات نظرها على شركائها. في بورما، قدمت الأمم المتحدة و أحدثت بعض التغييرات، و لكنها عندما غادرت، بقيت الأمور على حالها.

تم تحديد جملة من الممارسات الجيدة التي انتهجتها العديد من الهيئات الميدانية. يعزى إلى حفظة السلام فضل إيجاد بيئة مستقرة في أوغندا. و تمكنت وكالات الأمم المتحدة في إندونيسيا من مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان في الاتصال بنظرائهم و ساعدتهم على إعداد التقارير إلى مقرر الأمين العام للأمم المتحدة الخاص حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان. و يعتقد بعض المدافعين أن محض تواجد الأمم المتحدة في بلد ما من شأنه أن يحسن وضع حقوق الإنسان دون الحاجة إلى الإتيان بأي إجراءات محددة.

ملاحظات مجموعة العمل التي نظمتها فرونت لاين ديفنדרز (أيلول ٢٠١١، مقتطف).

إطلاق العنان لإمكانات الأمم المتحدة

الأمم المتحدة مؤسسة فوق وطنية أنشأتها الدول. أنها تخدم الدول، التي تحدد بدورها على نحو جماعي دستور الهيئة و أنظمتها و أولوياتها، و لكنها من حيث المبدأ مستقلة عن الدول. و يُنتظر من موظفي الأمم المتحدة ألا يبدوا تفضيلاً لمصالح بلدهم الأصلي. تعزز الأمم المتحدة في نواح هامة القيم التي تدعي الدول أنها مهمة للمجتمع البشري و تدافع عنها: أنها تجسيد لما هو مشترك من المثل العليا و المصالح، لا المصالح الفردية للدول.

في الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة ليست واحدة من منظمات المجتمع المدني. و في حين أن الأمم المتحدة تعترف بالمساهمات الأساسية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني بها، و تعمل على تعزيز حقها في حرية التعبير و التنظيم سواء أكان ذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة أم في المجتمع؛ فإن الأمم المتحدة لا تمنح قيم مؤسسات المجتمع المدني و وظائفها امتيازاً على قيم و وظائف هيئات أخرى ذات شرعية.

إن السلطة المعنوية للأمم المتحدة مستمدة من موقعها الخاص، الذي يتيح لها أيضاً أن تكون ذات نفع للمدافعين عن حقوق الإنسان بطرق فريدة من نوعها. فيمكنها أن تقوم بالوساطة بين المجتمع المدني و الدولة، و أن توجد علاقات جديدة بين المجتمع المدني و الدولة، كما يمكنها الاعتراف بنشاطات المجتمع المدني و مشروعيتها.

في الوقت عينه، فإن وضع الأمم المتحدة يقيد حريتها في التصرف. لا يكون في وسع الأمم المتحدة دوماً أن تتحدث بالحرية التي قد تحظى بها إحدى منظمات المجتمع المدني المستقلة. إنها مسؤولة أمام الدول و عليها أن تتبع القواعد و الإجراءات التي قررتها الدول.

يدرك المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يرغبون في

التعاون الفعال مع مؤسسات الأمم المتحدة الأهمية التي يعلقها مسؤولو الأمم المتحدة على قواعد المنظمة و مبادئها.

لقد تطورت الأمم المتحدة لتصبح مؤسسة قائمة على القواعد و مدفوعة بالمبادئ؛ لأن الدول، في مواجهة تعارض المصالح، اعتبرت تلك القواعد و المبادئ سبيلاً لضمان التوافق على التعاون و التدخلات فوق الوطنية. إن كل ما تقوم به الأمم المتحدة ينزع إلى أن يكون متسقاً مع القواعد أو المبادئ المتفق عليها. (و يصدق هذا بصفة خاصة على التدخلات المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تعتبر حساسة عند الأمم المتحدة و الدول على السواء).



جوزيه باتروتشينيو من أنغولا، في ملتقى دبلن 2011.

إن للتركيز على القواعد والمبادئ عقبتين. الأولى هي البيروقراطية. إن نموذج اتخاذ القرار في الأمم المتحدة يبطئ من سير عملية صنع القرار، ويشكل ميزة لأولئك الذين يرغبون في تعطيل اتخاذ الإجراءات أكثر من دعمه توجهات أولئك الذين يريدون تسييرها.

أما العقبة الثانية فهي أن المسؤولين في الأمم المتحدة ملزمون مهنيًا باحترام قواعد الأمم المتحدة و مبادئها. بعبارة أخرى، فإنه يتعين عليهم أن يكونوا قادرين على تبرير أفعالهم من حيث اتساقها مع ولاية الأمم المتحدة وقواعدها، أو ولاية الوكالة التي يعملون بها وقواعدها. إن هذا عقبة في طريق العمل، غير أنه بمثابة فرصة للمدافعين عن حقوق الإنسان. إذا أمكن أن تبين للمسؤولين أن إجراءات معينة تتم وفقاً لقواعد الأمم المتحدة ومبادئها، أو ولاية الوكالة التي يعملون بها، فسيكون إقناعهم باتخاذ إجراء أمراً أسهل بكثير. لهذا السبب، فإن من مصلحة المدافعين عن حقوق الإنسان أن يأخذوا في اعتبارهم اتفاق مطالبهم مع قواعد الأمم المتحدة وممارساتها، وليس اتفاقها مع مبادئ حقوق الإنسان وحسب. إن الاطلاع الكافي على شؤون حقوق الإنسان ينقص العديد من مسؤولي الأمم المتحدة. ومن المحتمل أن يأخذ أمثال هؤلاء على عاتقهم مسألة تتصل بحقوق الإنسان إذا اقتنعوا أن هذا الإجراء متفق مع ولاية الأمم المتحدة وقواعدها. بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن التعرف على قواعد الأمم المتحدة أمر مجرب، وكذلك عمل مؤسسات الأمم المتحدة في بلادهم، وعليهم ما أمكن أن يبقوا مطالبهم في حدود الإجراءات التي يحق لمسؤولي الأمم المتحدة اتخاذها أو يتوجب عليهم اتخاذها.

روابط مفيدة

في جو من الحرية أفسح، نحو الأمن والتنمية وحقوق الإنسان للجميع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أيلول ٢٠٠٥.

At: <http://www.un.org/arabic/largerfreedom/>

إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

At:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Defenders/Declaration/declaration_ar.pdf

المفوضية السامية لحقوق الإنسان

من بين وكالات الأمم المتحدة، فإن المفوضية السامية لحقوق الإنسان مكلفة بشكل خاص بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. حيث يكون ثمة تمثيل للمكتب في بلد ما، فإنه يكون كما هو جلي الوكالة الأولى التي تتم مخاطبتها لطلب الدعم أو المساعدة.

حتى أواخر التسعينيات، كان المفوضية السامية بشكل أساسي إحدى عمليات المقر، وكانت مسؤولة عن دعم العمل المتعلق بوضع المعايير ولجان حقوق الإنسان الرئيسية، ومختلف المناقشات الدبلوماسية والسياسية المتصلة بحقوق الإنسان التي تتم في جنيف. وبينما شغلت ماري روبنسون منصب المفوض السامي، عززت المفوضية وجودها في نيويورك، وعمقت علاقاتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، واتخذت الخطوات الأولى نحو تطوير البرامج القطرية العملية. تسارعت في السنوات التالية عملية تفعيل البرامج القطرية، وافتتحت المفوضية في الوقت نفسه عدداً أكبر من المكاتب الإقليمية.

في بداية عام ٢٠١١، كانت المفوضية تدير أحد عشر مكتباً قطرياً واثنى عشر مكتباً إقليمياً. وكان نحو مئتين و أربعين من المسؤولين الدوليين المعنيين بحقوق الإنسان عاملين في بعثات الأمم المتحدة للسلام.



نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تعقد مؤتمراً صحافياً في جوبا في نهاية زيارة رسمية إلى جنوب السودان، أيار 2012. صورة تخص الأمم المتحدة/ إليزابيث موريكويو

المكاتب القطرية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان

(بحسب بيانات شهر أيار ٢٠١٢)

| بوليفيا | غينيا | توغو | مكاتب قائمة بذاتها |
|-----------|-----------|--------|----------------------------|
| كمبوديا | موريتانيا | تونس | الأراضي الفلسطينية المحتلة |
| كولومبيا | المكسيك | أوغندا | كوسوفو (صربيا) |
| غواتيمالا | | | |

ليس للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقوم من جانب واحد بافتتاح مكاتب تابعة لها في الخارج. يتم إنشاء المكاتب القطرية على أساس اتفاق بين المفوضية و حكومة البلد المضيف. وتشمل ولايتها مراقبة حقوق الإنسان، و الحماية، و أنشطة التعاون التقني و التقارير العلنية. تقوم مفوضية حقوق الإنسان بتطوير هذه الأنشطة بالتشاور مع الحكومة المحلية، استناداً إلى تقييم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، و قدرة الجهات الفاعلة الوطنية و الدولية على التصدي لها، و وسائل المفوضية الخاصة. ترفع المكاتب القطرية تقاريرها بشكل سنوي إلى المفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. و تعرض تقاريرها على مجلس حقوق الإنسان على نحو مستقل أو كجزء من تقرير المفوض السامي. و قد يكون من المفيد للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يقيموا اتصالات مع مكتب المفوضية في بلادهم و أن يتبادلوا معه المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان، إذ ستصّب هذه المعلومات في عمل المفوضية و تقاريرها.

<http://www.ohchr.org/AR/Countries/Pages/CountryOfficesIndex.aspx>

المكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان

| | |
|---|-------------------------------------|
| شرق أفريقيا (أديس أبابا) | آسيا الوسطى (بيشكيك) |
| جنوب أفريقيا (بريتوريا) | جنوب شرق آسيا (بانكوك) |
| غرب أفريقيا (داكار) | المحيط الهادئ (سونا) |
| وسط أفريقيا (ياوندي) | أمريكا الوسطى (بنما سيتي) |
| الشرق الأوسط (بيروت) | أمريكا اللاتينية (سانتياغو دي شيلي) |
| جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (الدوحة) | أوروبا (بروكسل) |

يتم إنشاء مكاتب المفوضية الإقليمية على أساس اتفاق بين المفوضية و البلد المضيف، و بعد إجراء مشاورات مع دول المنطقة.

تُعنى المكاتب الإقليمية بالأشغال الإقليمية الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان، و تقوم على المستوى الوطني بدعم المتابعة فيما يتعلق بهيئات المعاهدات و الإجراءات الخاصة و الاستعراض الدوري الشامل. تعمل هذه المكاتب بشكل وثيق مع المنظمات الحكومية البيئية الإقليمية و دون الإقليمية. و تدعم تواجد الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في البلد من خلال توفير المعلومات حول القضايا المؤسسية و الموضوعية. ترفع المكاتب الإقليمية تقاريرها إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، و إلى مجلس حقوق الإنسان، من خلال تقريرها السنوي.

<http://www.ohchr.org/AR/Countries/Pages/RegionalOfficesIndex.aspx>

مستشارو حقوق الإنسان

| | | | |
|-----------------------------|----------|---------------|-----------------------|
| تشاد | مدغشقر | روسيا | طاجيكستان |
| الإكوادور | مولدوفا | رواندا | أوكرانيا |
| البحيرات العظمى (بوجومبورا) | النيجر | صربيا | مقدونيا |
| هندوراس | بابوا | غينيا الجديدة | جنوب القوقاز (تبليسي) |
| كينيا | باراغواي | سري لانكا | |

<http://www.ohchr.org/EN/Countries/Pages/HumanRightsAdvisorsIndex.aspx>
 مهمة مستشاري حقوق الإنسان هي دعم الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة، ويتم تعيينهم بناء على طلب من منسقي الأمم المتحدة المقيمين. يقوم المستشارون بمتابعة حالة حقوق الإنسان في البلد الذي به يعملون و تحليلها. و يقدمون المشورة إلى المنسق المقيم و الفريق القطري بشأن استراتيجيات بناء أو تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها. و يتعاملون مع الحكومات و المجتمع المدني للتوافق على سبل تعزيز معايير حقوق الإنسان و إنفاذها.

<http://www.ohchr.org/AR/Countries/Pages/WorkInField.aspx>

العناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة

| | | |
|------------------------|-----------------------------|---------------|
| أفغانستان | جمهورية الكونغو الديمقراطية | ليبيا |
| بوروندي | غينيا بيساو | سيراليون |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | هايتي | الصومال |
| ساحل العاج | العراق | جنوب السودان |
| دارفور (السودان) | ليبيريا | تيمور الشرقية |

تقوم العناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام بمهام رصد وضع حقوق الإنسان و توثيقه و تقصي الحقائق المتصلة به و إعداد التقارير عنه؛ و عليهم أيضاً أن يساهموا في ضمان أن تعزز عمليات السلام العدالة و الإنصاف؛ و منع انتهاكات حقوق الإنسان و التعامل معها؛ و بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان و تعزيز المؤسسات؛ و تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع برامج الأمم المتحدة و أنشطتها. تقدم المفوضية المساعدة إلى إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، و إدارة الشؤون السياسية، و غيرها من الجهات الفاعلة؛ من خلال العمل المشترك مع هذه الهيئات، و تقديم مشورة الخبراء و المساعدة التقنية و الدعم الوظيفي. كما تشارك المفوضية في بعثات التقييم الفني التي تنظمها أقسام متعددة، بهدف إنشاء عمليات حفظ السلام. و ترفع العناصر المعنية بحقوق الإنسان تقاريرها إلى كل من رئيس بعثة السلام و مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

<http://www.ohchr.org/AR/Countries/Pages/PeaceMissionsIndex.aspx>

على المدى المنظور، فإن من غير المرجح أن تعتمد المفوضية ببساطة إلى مضاعفة عدد مكاتبها القطرية. فمن شأن هذا أن يفرض أعباء و تكاليف كبيرة، و لا يستدعي الوضع في كل البلدان إنشاء مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان، إذ تكون هذه المكاتب أكثر فعالية عندما تلبى حاجة مؤقتة بتقديم الحماية أو بناء القدرات التي لا يمكن تقديمها فوراً من قبل المؤسسات الوطنية. أما على المدى الطويل، فمن المرجح أن تركز استراتيجية الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها على تطوير المكاتب الإقليمية و دون الإقليمية التي يمكن أن تدعم شبكات قوية منظمات حقوق الإنسان الوطنية الرسمية و المدنية المستقلة في البلدان التي تخدمها (و أن تتلقى تلك المكاتب الدعم بالمثل من جانب شبكات المنظمات المحلية تلك).

إلى جانب تواجدها الميداني، فإن عدداً من المهام يُنفذ و يُدار من مقر المفوضية في جنيف. و يشمل هذا مجموعة من إجراءات الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كالهيئات المنشأة بموجب معاهدات، و مجموعة من المقررين الخاصين، و الاستعراض الدوري الشامل.

لدى مفوضية حقوق الإنسان ولاية عامة تكلفها حماية حقوق الإنسان و تعزيزها، و يلتزم موظفوها بدعم المدافعين عن حقوق الإنسان و مساعدتهم، و تقدير فعاليات المجتمع المدني حق قدرها بوجه عام. إن مفوضية حقوق الإنسان هي و الحال هذه الشريك الطبيعي المدافعين عن حقوق الإنسان حيثما كان لها حضور، و يمكن يتوقع المدافعون منها أن تستجيب إلى نداءاتهم للحصول على الدعم بشأن قضايا حقوق الإنسان أو مسائل الحماية.

في الوقت نفسه، فإن مفوضية حقوق الإنسان تظل إحدى وكالات الأمم المتحدة، و تخضع بالتالي إلى قواعد الأمم المتحدة و ولايتها. يتوجب إذاً على المدافعين عن حقوق الإنسان أن يأخذوا في الاعتبار القواعد الأساسية التي يتبعونها عندما يتعاملون مع وكالات الأمم المتحدة، حتى و إن أبدى موظفو المفوضية، و هو الأمر الأكثر احتمالاً بالنظر إلى ولاية المفوضية، خبرة جيدة في مجال حقوق الإنسان، و استجابات إيجابية إلى مطالب الدعم و اتخاذ الإجراءات المتصلة بحقوق الإنسان.

مع ذلك، و بسبب ولاية المفوضية في حقوق الإنسان، ففي وسع المدافعين عن حقوق الإنسان أن يضغطوا ضمن الحدود المعقولة على موظفي المفوضية لحملهم على اتخاذ موقف المبادر إلى الدفاع عن حقوق الإنسان: يحق لهم، أي المدافعين، استناداً إلى التزامات المفوضية نفسها؛ مطالبة الموظفين بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، و مطالبة التواجد الميداني للمفوضية بالعمل عن كثب مع المدافعين عن حقوق الإنسان، من أجل حمايتهم و تعزيز عملهم في دعم حقوق الإنسان.



سونيا بيسركو، رئيسة لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان في صربيا.

الضابط الأيرلندي من قوات الأمم
المتحدة لحفظ السلام، المقدم كونور
ببرك، الصحراء الغربية.



روابط

للاطلاع على تفاصيل حول التزامات المفوضية السامية لحقوق الإنسان إزاء المدافعين عن حقوق الإنسان، انظر: المدافعون عن حقوق الإنسان – حماية الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان، ورقة الحقائق الصادر عن مفوضية حقوق الإنسان ٢٩، على:

<http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet29ar.pdf>

للاطلاع على رسم تخطيطي لتنظيم مفوضية حقوق الإنسان، انظر خطة إدارة المفوضية ٢٠١٢-٢٠١٣، الصفحة ١١١، على:

<http://www.ohchr.org/Documents/Publications/OMP2012-13.pdf>

في الحالة التي شهدت، اجتمع أربع سفراء بي على وجه السرعة لاتخاذ إجراء بشأن اعتقال أحد الزملاء. إن مثل هذا التحرك ذو قيمة كبيرة. لقد تصرفوا بسرعة و كفاءة. كما اتصلت المفوضية بي هاتفياً لتعرض دعمها. أما مكاتب الأمم المتحدة الأخرى فليست فعّالة: إنها متواطئة مع المسؤولين في الدولة. مدافع عن حقوق الإنسان، من غامبيا

القسم الثاني

ما يمكن أن تقوم به وكالات الأمم المتحدة من أجلك

تجربتنا في الميدان تثبت أن من الممكن القيام بشكل فعال بالحد من الاعتداءات التي يتعرض إليها المدافعون عن حقوق الإنسان من خلال الرصد المستمر وتقديم التقارير، والمشاركة في آليات الحماية؛ وإقامة صلات وثيقة مع المؤسسات الوطنية والآليات الوطنية... وكذلك من خلال الاستجابات المنظمة التي تبديها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمناصرة على المستوى الوطني والمستوى الدولي (بالشراكة مع جهات فاعلة دولية أخرى، مثل وسائل الإعلام الدولية، والهيئات الدبلوماسية أو المنظمات الإقليمية الأخرى)، بحسب مقتضى الحال.

أندرس كومباس، مدير العمليات الميدانية والتعاون التقني، المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (لندن التاسع والعشرون من نيسان ٢٠٠٩).

العمل مع وكالات الأمم المتحدة في بلدك

في هذا الجزء، ننظر إلى ما يمكن أن تقوم به من الوجهة العملية وكالات الأمم المتحدة بشكل عام، ومفوضية حقوق الإنسان على وجه الخصوص، من أجل تعزيز عملك وحمايتك. يتناول هذا القسم بعض الطرق التي بها يمكنك أن تتوقع تعاوناً نافعاً مع وكالات الأمم المتحدة في بلدك. لا بد من تذكر أن كلاً من المدافعين عن حقوق الإنسان وكالات الأمم المتحدة يعملون في سياقاتٍ متعددة. تحظى وكالات الأمم المتحدة في بعض البلدان بحرية كبيرة في المناورة، ولا يكون الأمر كذلك في حالات أخرى. وهذا يعتمد على جملة أمور من بينها مثلاً حجم تواجد الأمم المتحدة، ولايتها المحددة، والسياق السياسي الذي به تعمل. للمدافعين عن حقوق الإنسان في بعض البلدان الحرية التامة في التعاون مع الأمم المتحدة، في حين يكون هذا في مناطق أخرى أمراً من الخطورة بمكان، وقد يختلف الحال أحياناً بمضي الوقت: في كينيا، تم استهداف عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تقديمهم معلومات عن انتهاكات الشرطة وأعمال العنف التي أعقبت إجراء الانتخابات لأحد مقرري الأمم المتحدة الخاصين ومحققين تابعين للمحكمة الجنائية الدولية الذين كانوا يقومون بزيارة البلاد. ومن هنا، فإن من الضروري الأخذ بالنصائح الواردة تالياً ضمن السياق الذي به تعملون. إنك وحدك القادر على أن تقر ما هو الأنسب والأكثر فائدة لحمايتك وعملك.



ألبرتو برونوري، ممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في غواتيمالا مع ماري لولر، مديرة فرونت لاين ديفنדרز، ويوري ميليني، مدير مركز العمل القانوني والبيئي والاجتماعي في غواتيمالا، في شهر حزيران 2012 طالب السيد برونوري الدولة بتقديم الحماية إلى يولاندا أوكيلي، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان وزعيمة مجتمعية تعرضت إلى إطلاق النار، وعادها في المستشفى، وأوفد فريقاً لزيارة المنطقة.

إيجاد مساحة دبلوماسية

تقوم وكالات الأمم المتحدة بالعديد من الأمور، من البحوث إلى البرمجة وحفظ السلام، غير أن جذور الأمم المتحدة هي الدبلوماسية. فهي أولاً وقبل كل شيء، تتفاوض، وتوفّق، وتقدم النصح، وتوجد مساحة للتعاون. وقد تصطدم التزامات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان مع تقاليدها الدبلوماسية القديمة إلى حد ما.

هذا هو أحد أسباب التي تجعل من المرجح أن تقدم بعض الوكالات مثل مفوضية حقوق الإنسان، لأن لديها

ولاية تختص بحقوق الإنسان، دعماً صريحاً لحقوق الإنسان وللمدافعين عن حقوق الإنسان، في حين أن قيام وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بذلك أمرٌ أبعد احتمالاً لأن ولايته و تقاليده المؤسسية مختلفة.

في الوقت نفسه، فإن من الممكن أن تكون الوظائف الدبلوماسية للأمم المتحدة و المهارات الدبلوماسية لموظفيها ذات نفع للمدافعين عن حقوق الإنسان - بعدد من الطرق، فالدبلوماسية الجيدة وسيلةٌ لاستخدام التفكير الخلاق و المرن للتأثير على الاختلافات في المصالح و المبادئ.

لتوضيح ذلك، فإنه يمكن لمسؤولي الأمم المتحدة القيام بالتالي:

- طرح قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات احتجاج أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، بصورة رسمية أو غير رسمية مع الحكومة المضيفة، و القيام بهذا باستمرار.
- تنظيم اجتماعات للسلك الدبلوماسي بغية مناقشة قضية حساسة، أو توجيه الانتباه إلى المشاكل التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان.
- إصدار بيانات بشأن بواعث القلق التي تتصل بحقوق الإنسان.
- إشراك كبار الموظفين في المساعي و التحركات الدبلوماسية العلنية أو غير العلنية. ستولي الحكومة المعنية أهمية أكبر لقضية من قضايا حقوق الإنسان إذا ما تم تناولها من قبل المنسق المقيم على سبيل المثال، أو من قبل أحد كبار المسؤولين في الأمم المتحدة من المقر.
- دعوة الحكومة إلى إشراك المدافعين عن حقوق الإنسان في بعثات تقصي الحقائق المشتركة المتصلة بحقوق الإنسان، أو جعل مشاركة المنظمات غير الحكومية شرطاً لمشاركتها هي ذاتها في هذه البعثات.
- التوسط عند اشتداد الخلاف بين المجتمع المدني و الحكومة، و ذلك باستخدام مجموعة من الوسائل لتشجيع التواصل، و تعزيز الثقة، أو تقوية احترام المعايير الدولية.

إن نجاعة تدخل الأمم المتحدة يعتمد على الإقناع و القبول لا على أي شكل من أشكال الضغط. وبشكل عام، يمكن القول إن وكالات الأمم المتحدة لا تعتمد إلى ممارسة النفوذ القوي أو أنها لا تملك ممارستها.

مفوضية حقوق الإنسان في المكسيك

في عام ٢٠٠٩، أصدرت المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان في المكسيك تقريراً عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان. و كان هذا التقرير مبادرة طيبة من أجل تعزيز شرعية العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان و تأييد مطلبهم المتعلقة بالحماية. و كانت إحدى التوصيات الموجهة إلى الحكومة متعلقة بإنشاء آلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الأخطار. بعد ثلاث سنوات من ذلك، في عام ٢٠١٢، أقر البرلمان المكسيكي قانوناً جديداً أنشأ الآلية الموصى بها. و على الرغم من أن هذا كان نتيجة لتضاصر جهود عدد من الجهات الفاعلة، و في طبيعتها المجتمع المدني المحلي، فقد ساهم موقف المفوضية في إحراز هذا التقدم.

مارغريت سيكاغيا، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، تدعو في هندوراس إلى إنشاء آلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، شباط 2012.



تقديم الاعتراف

في كثير من البلدان، يتم تجاهل المدافعين عن حقوق الإنسان وأولئك الذين يدافعون عنهم، و يواجهون التهميش والتعريض بهم من قبل وسائل الإعلام أو السلطات. ويحد هذا من قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على الدفاع عن حقوق الإنسان، ويعرضهم لأخطار أكبر. إن واحدة من أنفع الخدمات التي يمكن أن يقدمها مسؤولو الأمم المتحدة (و دبلوماسيين آخرون) هي الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان – أي أن يُظهروا علناً أنهم يستحقون الاحترام وأنه ينبغي الاهتمام بهم. غير أن القيام بهذا ينبغي أن يتم دائماً بموافقة المدافع المعني عن حقوق الإنسان، الذي سيقوم المخاطر التي ينطوي عليها الاعتراف العلني به من قبلهم. يمكن للمسؤولين في الأمم المتحدة على سبيل المثال القيام بالآتي:

- زيارة المدافعين عن حقوق الإنسان في منازلهم و مكاتبهم.
- زيارة المدافعين عن حقوق الإنسان ممن هم رهن الاحتجاز (أو تقديم طلب رسمي للزيارة).
- تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان على زيارتهم في مكاتبهم، والالتقاء بهم بشكل علني.
- عقد اجتماعات منتظمة رسمية أو غير رسمية مع المدافعين عن حقوق الإنسان و ممثلي منظمات المجتمع المدني، بمن في ذلك المعرضين منهم إلى خطر المضايقات، من أجل تبادل المعلومات حول حقوق الإنسان.
- الإحالة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان و منظمات المجتمع المدني باعتبارهم مصادر معلومات موثوق بها في الخطب و البيانات العلنية و الحوارات مع الحكومة.
- تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر من الالتقاء بكبار مسؤولي الأمم المتحدة الذين يزورون البلاد.
- إطلاع مقار الوكالة المعنية على العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان، و مدى تعرضهم للخطر، بشكل علني أو غير علني.

كثيراً ما تقوم وكالات الأمم المتحدة بدعوتنا عندما تنظم فعاليات عامة، و هذا يبرز العمل الذي نقوم به و يقدم الاعتراف بنا. كما أنها أيضاً تعتمد أحياناً إلى الاتصال بنا للاستفادة من معرفتنا بوضع الحكم و حالة حقوق الإنسان، و تطلب منا تقديم اقتراحات حول الكيفية التي يمكن بها تحسين الحكم. و تشرك شؤون حقوق الإنسان في بعض تقاريرها و اتصالاتها.

مدافع عن حقوق الإنسان من بوروندي.

الأمن أحد الأسباب التي تجعل من إيجاد العلاقات مع موظفي الأمم المتحدة قبل أن تكون في حاجة فعلية إلى المساعدة في حالات الطوارئ أمراً مهماً. حيث يكون ثمة تفاهم و ثقة بقدر جيد، تكون إدارة المخاطر الأمنية بنجاح أكبر أمراً مرجحاً. على المدافعين عن حقوق الإنسان أن يعتمدوا نهجاً استباقياً: لا تنتظر من المسؤولين في الأمم المتحدة أن يتصلوا بك.

يتوجب على المدافعين عن حقوق الإنسان أيضاً أن يكونوا واضحين و محددين فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية. عليك أن تقول بوضوح ما هي المخاطر الأمنية التي يمكنك تقبلها و تلك التي لا تستطيع احتمالها. لا تفترض أن مسؤولي الأمم المتحدة سيفهمون المخاطر التي تواجهها دون إخبارك إياهم بها.

تعزير صلاتك

من شأن العديد من المبادرات المذكورة أعلاه أن تعزز صلات المدافعين عن حقوق الإنسان بالسلطات أو المنظمات الأخرى التي يحتمل أن تقدم إليهم الدعم أو المساعدة. إن تعزير صلات المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون التهميش أو الارتياب أحد أهم المساهمات التي يمكن أن يقدمها المسؤولون في الأمم المتحدة. و هي ذات قيمة خاصة بسبب الطابع فوق الوطني للأمم المتحدة و قدرتها على العمل باعتبارها طرفاً غير ذي مصلحة سياسية. يمكن أن يقيم المسؤولون في الأمم المتحدة الصلات بين المدافعين عن حقوق الإنسان و مجموعة متنوعة من الأفراد و المنظمات: كالساسة و المسؤولين و البرلمانين الوطنيين، و كذلك

مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والدبلوماسيين، وكبار مسؤولي الأمم المتحدة الزائرين، ومسؤولي الأمم المتحدة من الوكالات الشقيقة، وما إلى ذلك. ويمكنهم القيام بتعزيز الصلّات من خلال جملة وسائل من بينها:

- دعوة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الاجتماعات الرسمية أو غير الرسمية التي يحضرها المسؤولون الحكوميون وسواهم من الأطراف الفاعلة.
- دعوة المدافعين عن حقوق الإنسان للمشاركة في المشاورات الرسمية أو غير الرسمية (أو المناسبات الاجتماعية) مع بعثات الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية.
- التأكيد من التقاء كبار مسؤولي الأمم المتحدة ممن يزورون البلاد بالمدافعين عن حقوق الإنسان.
- تقديم المدافعين عن حقوق الإنسان والتعريف بهم لدى المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الأخرى ذات الصلة، مثل اللجان الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

يمكن لمفوضية حقوق الإنسان أن تقدم مساهمة محددة فضلاً عما تقدم، فهي مفضّلة بمراقبة حقوق الإنسان، وجمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم التقارير عن هذه الوقائع وتحليلها. كثيراً ما تكون الحقائق موضع خلاف، ولذا فإن من المهم للغاية، إذا أُريدَ تحسين احترام حقوق الإنسان؛ التوصل إلى أكبر توافق ممكن حول الحقائق التي تتصل بالانتهاكات. وفي هذا السياق، يمكن للمفوضية القيام بدور بناء من خلال إشراك المدافعين عن حقوق الإنسان في بعثات تقصي الحقائق والمناقشات المتعلقة بسياسات حقوق الإنسان، باعتبارهم خبراء أو مشاركين.

تقديم المشورة

يمكن للمسؤولين في الأمم المتحدة في كثير من الأحيان أن يقدموا المشورة والمعلومات – عن المعايير الدولية، وإجراءات المؤسسات الدولية وآليات حقوق الإنسان، ومضامين حقوق إنسانية محددة، وأشكال أخرى من المشورة القانونية، وبصورة أكثر مباشرة، فإنهم قد يقومون بمراقبة المحاكمات أو تقديم الأدلة. وعندما يكون المدافعون عن حقوق الإنسان في حاجة إلى الحماية، يمكن أن يكون مسؤولو الأمم المتحدة قادرين على تقديم المشورة إليهم حول الخيارات المتاحة، حتى عندما لا يكون المسؤولون المعنيون، أو الأمم المتحدة ذاتها، قادرين على تقديم المساعدة المباشرة.

قدّم موظفو المفوضية النصح إلينا بشأن إعداد تقريرنا الثاني للاستعراض الدوري الشامل. لقد منحونا جانباً من وقتهم واهتمامهم، ووضّحوا الإجراءات وقدّموا ملاحظاتهم على بعض مسائل الإعداد. منظمة حقوق الإنسان من إكوادور (مقابلة، بتصرف).

في الوقت نفسه، لا بد من تبيان أن المشورة التي يقدمها مسؤولو الأمم المتحدة بشأن القضايا المحلية قد تعتمد على معلومات مصدرها موظفو الأمم المتحدة المحليين أو مصادر محلية أخرى، وإذا لم تكن هذه مستقلة أو كانت غير مطلعة على نحو حسن فإن من الممكن أن يوجد هذا الوضع مخاطر جديدة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

التعاون في برامج

تدير وكالات الأمم المتحدة طائفة واسعة من البرامج، وتعتبر في كثير من الحالات أن من المفيد التعاون مع المنظمات غير الحكومية، أو تبدي استعدادها لدعم مشاريع المنظمات غير الحكومية التي تُعدها متممة لأغراضها. يمكن لمثل هذا التعاون أن يحقق العديد من المزايا من بينها:

- الاعتراف.
- تعزيز الصلّات.
- فرص التعلم.
- زيادة القدرات.

- تقوية المصادقية.
- إمكانية التواصل مع جمهور أوسع.
- الحماية المادية المحتملة.

التعاون في إنفاذ السياسات و البحوث

كثيراً ما تشارك الأمم المتحدة أيضاً في تحليل السياسات و إنفاذها، بصورة مستقلة أو بالاشتراك مع الحكومة. و يمكن للمنظمات غير الحكومية و المدافعين عن حقوق الإنسان أن يساهموا في هذا العمل من خلال توفير المعلومات، و المساهمة بخبرتهم، أو المساعدة في التحليل. و إن فوائد هذا التعاون مماثلة لتلك المدرجة تحت البند السابق.

قد يزيد هذا التعاون كذلك من فرص تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، كأَن تعالج مبادرات السياسة العامة حرية التعبير، و تكوين الجمعيات أو التجمع، و تشريعات مكافحة الإرهاب، و برامج حماية الشهود، و ما إلى ذلك.

أما و قد ذكرت الفوائد التي تعود على المدافعين عن حقوق الإنسان من الارتباط بأعمال الرصد التي تتصل بحقوق الإنسان، فيمكن أن نضيف أن إشراك المدافعين عن حقوق الإنسان في مهمات المراقبة، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة (وخاصة مع مفوضية حقوق الإنسان) و الحكومة، يمكن أن يتيح معالجة القضايا بطريقة أكثر موضوعية و كذلك أكثر أماناً. و مثال ذلك ما تم بنجاح في كولومبيا، حيث شجعت الأمم المتحدة المدافعين عن حقوق الإنسان على المشاركة في البعثات المتعلقة بحقوق الإنسان. و نتيجة لذلك، كانت البعثات قادرة على تحليل الأحداث موضع الخلاف بطريقة دقيقة و ذات مصداقية. و قد يعزز استخدام هذا النهج أيضاً مستويات الثقة بين الأطراف المعنية.

التمويل

ليست الأمم المتحدة في المقام الأول تنظيماً تموالياً، ولكنها تتصرف بميزانيات كبيرة و تقوم في العديد من برامجها بتقديم دفعات ثانوية لشركائها.

مع أن ثمة فرصاً للتمويل في إطار التعاون، إلا أن وكالات الأمم المتحدة في معظم الحالات لن تمول عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، أو أن تمويلها سيقصر على الجوانب التي تتوافق مع أهداف وكالة الأمم المتحدة من عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. و يمكن أن يكون هذا أمراً محبطاً لمنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان.

كل مرة نقدم فيها مشروعاً إلى الممولين، فإنه لا يولون اهتماماً إلى البنود المتعلقة بالأمن أو حتى مرتباتنا أو مرتبات العاملين... لا يريد الممولون في منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا مباشرة مع المنظمات غير الحكومية المحلية... إنهم ذوو نوايا حسنة و لكنهم لا يعالجون الاحتياجات الحقيقية للضحايا أو المستفيدين، و يرون الأمور دوماً من منظور الممول و بمنطقه الخاص. مدافع عن حقوق الإنسان من أوفيرا بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

المشكلات التي يمكن أن تنشأ عند تلقي التمويل من الأمم المتحدة مشابهة لتلك التي ترتبط بتلقي التمويل من الجهات المانحة الدولية الأخرى: التركيز أكثر مما ينبغي على التأثير القابل للتعبير عنه بمعطيات كمية، و متطلبات مضمّنية فيما يتعلق بتقديم التقارير، و البطء في عملية صرف الدفعات، إلى آخره.

التدريب

تقدم وكالات الأمم المتحدة العديد من البرامج التدريبية لتعزيز الفهم لولايتها و لتحسين تقديم الخدمات بشكل عملياتي. الكثير من فرص التدريب هذه متاحة لمنظمات المجتمع المدني. يمكن أن يكون التدريب مفيداً

جداً للمدافعين عن حقوق الإنسان، لا من خلال زيادة معارفهم وتعزيز كفاءتهم وحسب، وإنما عن طريق إقامة الصلات بينهم وبين موظفي الأمم المتحدة من هذا السبيل كذلك. قد يرى المدافعون عن حقوق الإنسان أن من المناسب القيام بتنسيق الطلبات والمطالبة بتوفير التدريب ذي الصلة.

لقد حان الوقت لتكون أنشطة وكالات الأمم المتحدة ذات نفع حقيقي للمضطهدين عوض أن ينتهي بها الأمر مع الوكالات الحكومية، بينما تُعطى الملايين من الدولارات إليهم دون أن يحقق ذلك نتائج فعلية... [غير أن] التدريب الذي تلقته من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة كان ذا تأثير كبير؛ فقد زاد معرفتي وقدراتي بالفعل، وأدى إلى تحسن كبير في عملي؛ مدافع عن حقوق الإنسان من نيجيريا.

الحماية الشخصية

ليس في تنظيم وكالات الأمم المتحدة عموماً ما من شأنه أن يمكنها من توفير الحماية المادية بشكل مباشر إلى المدافعين عن حقوق الإنسان ممن هم عرضة للأخطار والملاحقة. ومع ذلك، فإن من الممكن أن تسهل الحماية وتساعد عليها بعدة طرق. يمكن لموظفي الأمم المتحدة التدخل دبلوماسياً بالنيابة عن الأفراد الذين يواجهون الخطر أو الذين تمّ اعتقالهم. ويمكن أن يوفر الاعتراف الذي تبديه الأمم المتحدة والدوائر الدبلوماسية بعض الحماية أيضاً.

بشكل عام، فإنه ليس لدى الأمم المتحدة من الموظفين أو الموارد ما يتيح تقديم الحماية المادية للأفراد، ولا تمنحها ولايتها كمؤسسة فوق حكومية مستقلة سلطة فعلية لحماية الأفراد من الإجراءات الحكومية (أو إلزام الحكومات بحماية مواطنيها من التعرّض إلى إساءة المعاملة من قبل أطراف ثالثة). أما وقد قيل هذا، فإن ولايات عدد من وكالات الأمم المتحدة تحتم عليها حماية الأشخاص المعرضين إلى الخطر؛ فكما رأينا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة مكلفٌ بحماية الأطفال، في حين تُعنى منظمة العمل الدولية بالموظفين والعمال، وتهتم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بقضايا اللاجئين والأشخاص النازحين قسراً، وما إلى ذلك. وبعبارة أشمل، فإن هذه المنظمات مدعوةٌ إلى التدخل لصالح الأفراد والجماعات الذين تشملهم ولايتهم، وهي قادرةٌ في ظروف معينة على توفير الحماية والمساعدة المادية.

يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تتدخل أيضاً بالنيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون لحماية الفئات المشمولة بولايتها. غير أن قيامها بذلك كثيراً ما يعتمد كما سبقت الإشارة على مدى معرفة موظفي الوكالة بالمدافع عن حقوق الإنسان المعني، وعلى مدى التزام مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بالقضية واستعدادهم للمجازفة.

تفرض ولاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان عليها العمل من أجل دعم الأشخاص الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان، ويتضمّن هذا المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ممن يلاقون الاستهداف بسبب عملهم. ومن المحتمل أن يتدخل التواجد الميداني للمفوضية في قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون إلى الاعتداء أو التهديد. ويمكن لموظفي المفوضية، وإن لم يكن في مقدورهم دوماً التحقيق في القضايا التي تُعرض عليهم؛ أن يقوموا بتوثيق الحقائق، ومقابلة المدافعين عن حقوق الإنسان المستهدفين، والتنسيق مع الشرطة، وبحث القضية مع السلطات السياسية ذات العلاقة، والإعراب العلني عن القلق، وإعلام المقر.

الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

على الرغم من أن هذا قلماً يحدث، فإنَّ بعض بعثات الأمم المتحدة قد تكون مكلفة بشكل مباشر بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وكان هذا ينطبق على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. MONUSCO إنَّ ولاية هذه البعثة المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان مثلٌ جيد على ما يمكن أن تحقِّقه الإجراءات المنسقة من جانب المجتمع المدني. لم تكن البعثة مكلفة في الأساس بتوفير الحماية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان بنحوٍ خاص. تم تعديل ولايتها في أواخر عام ٢٠٠٩ بعد ضغوط مارسها المجتمع المدني المحلي والدولي على الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن عملها لا يزال بالغ الصعوبة فضلاً عن كون فعاليتها أمراً مشكوكاً فيه (انظر المقابلة المعدلة أدناه)، فإنَّ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية توفد ضباط الحماية إلى عدة مناطق من البلاد. ويمكن لهؤلاء أن يتدخلوا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر من خلال القيام، على سبيل المثال، بتوثيق الحقائق، وبحث القضية مع السلطات، أو مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين على السفر إلى منطقة أكثر أمناً وتسهيل التغيير المؤقت لمحل إقامتهم.

مفوضية حقوق الإنسان في غواتيمالا

في حزيران من عام ٢٠١٢، تم إطلاق النار على مدافعة عن حقوق الإنسان بينما كانت عائدة إلى بيتها من مظاهرة ضد منح يُوثر على المجتمع المحلي. وقد قام رئيس المفوضية بزيارتها في المستشفى، و أوفد فريقاً لزيارة المنطقة، و بحث القضية مع السلطات مطالباً إياها بتقديم حماية الدولة إلى المدافعة المعنية.

عندما نفكر في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، فإننا كثيراً ما نرى الأمر على أنه محضُ مسألة أمنية. إننا بالكاد نفهم الجانب الإنساني منها؛ مشاعر الألم، والعجز، والغضب، والإحباط التي يشعر بها أولئك الذين يتعرضون باستمرار إلى الاعتداء أو يواجهون التجريم لسبب أوجد هو دفاعهم عن حقوق الإنسان. عندما وصلت إلى غرفة الطوارئ في أحد مستشفيات العاصمة ورأيت يولاندا على نقالة، بين العشرات من الناس، بدا واضحاً بالنسبة إلي أن متابعة المكتب كانت أمراً لا غنى عنه. علينا ألا ننسى أن ثمة شخصاً وراء المدافع، وأنه إذا كان الأمل في عالم يحترم حقوق الإنسان لا زال يحدونا، فلا بد لنا من حماية هذا الشخص.

ألبرتو برونوري، ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في غواتيمالا.

مما لا شك فيه أن تجربة المدافعين عن حقوق الإنسان ليست إيجابية دائماً. في بعض الحالات، يكون المدافعون عن حقوق الإنسان متيقنين من أن مسؤولي الأمم المتحدة أو قوات حفظ السلام قد أخفقوا في أداء واجباتهم نحو السكان المحليين، إما لأن ولايتهم غير متوازنة، أو بسبب كون مسلحهم مسيئاً أو غير مفيد بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية.

في ساحل العاج، جعلت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ساحل العاج UNOCI الأمور أكثر صعوبة بالنسبة إلينا، لأن ولايتها لم تكن تسمح لها بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وكانت تقتصر على السياسيين دون سواهم.

مدافع عن حقوق الإنسان من ساحل العاج

تعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية MONUC من أجل مصالح الآخرين فقط، وليس من أجل سلامتنا. إن الوضع كما كان عليه إبان الاستعمار... [لقد هوجمت إحدى زميلاتنا في الليل وطُعنَتْ وأُطلقت عليها النار. وكانت قد تعرضت للاعتداء مدة خمس ساعات. لقد ناديتُ و



طائرة تابعة للأمم المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية

استغثتُ لكن أحداً لم يخرج لنجديتي. لم يجيئوا إلا عند الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي لإعداد تقريرهم. وكانت الضحية عندئذ في غيبوبة. كان مشمولة بالتأمين لحسن الحظ و تمكنا من نقلها جواً لتلقي العلاج في أوغندا ثم لتلقي رعاية إضافية في جنوب أفريقيا. [...]

الناس يدينونهم لأن النساء تعرضن للاغتصاب على مبعدة أمتارٍ من سياج مخيمات البعثة دون أن يفعلوا شيئاً، وقد أضرّم الناس النيران في السيارات المدرعة.

إن الجنود يجيئون من بلدان غير ديمقراطية، وليس لديهم ثقافة ديمقراطية. لقد قالوا أشياء ألمانا للغاية أن نسمعها؛ قالوا إنهم في هذا البلد للعمل، بحكم الوظيفة. إنهم لا يردون عندما نتصل بهم. لا يجيبوننا. ينتقدوننا لكننا غير مهينين، غير أنهم لا يتخذون أي إجراء إلا بتوجيهات ترد من جنيف أو نيويورك.

مدافع عن حقوق الإنسان من جمهورية الكونغو الديمقراطية (مقابلة، بتصرف).

في كثير من الحالات، ساعدت مسؤولو الأمم المتحدة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الأخطار من خلال إقامة الصلة بينهم وبين المنظمات التي في وسعها حمايتهم أو تنظيم تغيير محل إقامتهم بشكل مؤقت أو دائم. وفي حالات أقل عدداً مما سبق، اتخذت وكالات الأمم المتحدة عدا مفوضية حقوق الإنسان إجراءات مباشرة من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد يكون مراد ذلك إلى كون هؤلاء الأفراد كانوا موظفين لدى الوكالة المعنية أو أنه كانت بين الجانبين صلة وثيقة.

يخطر لي عدد كبير من الحالات. على سبيل المثال، في أحد البرامج التدريبية التي رعتها الأمم المتحدة مؤخراً في العراق، احتُجز أحد المتدربين، وقد عمدت الأمم المتحدة إلى التصرف بسرعة كبيرة، فأرسلت فريقاً لإجراء التحقيقات وتأمين الإفراج عنه. وفي حادثة أخرى، رتب العاملون في أفغانستان التحاق أحد الموظفين المعنيين بحقوق الإنسان كان قد تلقى تهديدات من قبل حركة طالبان ببرنامج تدريبي مدته سنة واحدة في بريطانيا لتمكينه من النجاة بحياته. و مرة أخرى، أثناء الصراع في سيراليون، تمكّن [موظفو الأمم المتحدة] من تأجيل إعدام العشرات من السجناء المدنيين من خلال حثهم المحامين على إقامة دعوى قضائية في جنيف. وقد قُتل أحد العسكريين في المجموعة، ولكن المدنيين نجوا (تمكنوا من الهرب أثناء انقلاب تم في وقت لاحق).

مسؤول سابق لدى الأمم المتحدة (مقابلة، ملخص).

مفوضية حقوق الإنسان في نيبال: تجربة لمرة واحدة؟

أُنشئ مكتب المفوضية في نيبال في عام ٢٠٠٥ إبّان أزمة سياسية عميقة، واستهداف مكثف للمدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاك القانون الإنساني على نطاق واسع. قام موظفو المفوضية بمراقبة الاحتجاجات للإبلاغ عن الانتهاكات والتعامل معها؛ وساعدوا منظمات المجتمع المدني على وضع نظام للرصد؛ وساعدوا على تتبع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين اختفى أثرهم من خلال زيارة مراكز الاحتجاز؛ وقدموا المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية لوضع خطط الحماية وتنفيذها، بما في ذلك المنظمات العاملة في المناطق النائية. في بعض الأحيان، عمد موظفو الأمم المتحدة إلى البقاء بشكل معلن في المباني حيث توجد مكاتب المنظمات غير الحكومية لثني قوات الأمن عن مدهامة تلك المقار.

لا بد من الإشارة إلى أن مكتب نيبال كان التواجد الأكبر للمفوضية بإطلاق. وما كانت الأعمال المذكورة آنفاً ممكنة لو لم يحظ البرنامج بعدد كبير من الموظفين المؤهلين وبالميزانية الكافية. ليست القدرات ذاتها متوفرة في معظم البلدان حيث للمفوضية تواجد في الوقت الحاضر. وقد توقف عمل المكتب في كانون الأول من عام ٢٠١١ بعد إجماع حكومة نيبال عن تمديد ولايته.

حلفاء آخرون

من مصلحة المدافعين عن حقوق الإنسان وضع استراتيجية استباقية تقوم على بناء علاقات مع أوسع نطاق ممكن من الحلفاء. وبدلاً من الاعتماد على الحماية المحدودة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة وحسب، فإنه يتعين على المدافعين عن حقوق الإنسان تقييم جميع المنظمات العاملة في بلدهم ممن يمكنها تقديم الحماية أو الدعم إليهم، وأن يعمدوا إلى إقامة علاقات مع أكبر عدد ممكن منها. تشمل هذه المنظمات الحقوقية غير الحكومية المحلية، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والهيئات القانونية (مثل نقابة المحامين)، والبعثات الدبلوماسية، وأعضاء البرلمان، والهيئات البرلمانية، وسائط الإعلام.

بعد مقتل منير، أبدت هينا جيلاني [الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان آنذاك] الكثير من الدعم. لقد أخذ العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي قضيته على عاتقهم وفعل فعلهم أكثر من سبعين من أعضاء الكونغرس الأمريكي. كنا نعلم أنه إذا لولا الضغط الدولي بشأن قضية منير لما قامت الحكومة بمتابعة القضية. مدافع عن حقوق الإنسان من إندونيسيا.



الممثلة السابقة
الخاصة للأمين العام
للأمم المتحدة المعنية
بالمدافعين عن حقوق
الإنسان، هينا جيلاني،
تحتضر ندوة
عقدتها فرونت لاين
ديفندرز في النرويج
عام 2010.

يمكنُ اتباعُ نهج شامل المدافعين عن حقوق الإنسان من تجنب الإسراف في الاعتماد على مصدر واحد للحماية، ومن شأنه أيضاً أن يجعلهم أقدر على العمل مستفيدين من نقاط قوة الأمم المتحدة ووكالاتها بدلاً من جوانب الضعف. إن الوكالات في وضع يتيح لها تقديم المساعدة ببعض الطرق المذكورة في هذا الفصل، ولكنها غير مهتأة للقيام بالعديد من الأمور التي يمكن أن تقوم بها بشكل جيد المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المساعدة القانونية، والبعثات الدبلوماسية.

المدافعون عن حقوق الإنسان خارج العاصمة

إن اعتماد استراتيجية شاملة للتشبيك أمر ضروري بصفة خاصة للمدافعين عن حقوق الإنسان ممن هم بعيدون عن العاصمة، إذ تقل تبعاً لذلك فرص التقائهم بموظفي وكالات الأمم المتحدة وإقامة علاقات معهم أو مع غيرهم من الحلفاء المحتملين. في بعض البلدان (و عادةً ما يكون ذلك في البلدان الكبيرة أو التي تعاني أزمة إنسانية)، يكون لوكالات الأمم المتحدة مكاتب إقليمية ومحلية، وهذه نقاط اتصال مهمة بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. وحتى في مثل هذه الحالات، يظل المدافعون عن حقوق الإنسان من العاملين في الأقاليم والأرياف معزولين نسبياً مع ذلك، ومعرضين إلى مخاطر معينة. وينطبق هذا الحال أكثر على نظرائهم من المدافعين في معظم البلدان، حيث توجد جميع بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها في العاصمة. لا يبدو أن ثمة إجابات سهلة فيما يتعلق بهذه المسألة. على المدافعين عن حقوق الإنسان في الأقاليم والأرياف أن يحذروا بنحو خاص من أن يعرضوا أنفسهم دون قصد إلى خطر أكبر بافتراسهم أن صلاتهم بالمنظمات الخارجية ذات النفوذ سيحميهم، ولا سيما عندما يكون وجودها مؤقتاً. إن عليهم في هذا الصدد أن يأخذوا في الحسبان مدى ما سيعرضون أنفسهم إليه من المخاطر أو الأعمال الانتقامية إذا قاموا، مثلاً، بالاتصال مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة أو المقررين الخاصين الذين يزورون مناطقهم. إذا كان هذا هو الحال، فلا بد من اتخاذ الاحتياطات مسبقاً.

إن استراتيجية الحماية الأقوى هي تلك التي تشمل أيضاً إقامة صلات مع المدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تدق ناقوس الخطر في حال تهديد سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في الأقاليم. وكما ذكر آنفاً، فإن موارد وكالات الأمم المتحدة وموظفيها ولايتها لا تمكنها من حماية معظم المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل مادي، وللاستفادة جيداً مما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة، فإن التدخلات التكميلية والمناصرة من قبل الجهات الفاعلة الأخرى أمر أساسي.

باختصار، ثمة محددات لا يُستهان بها على ما يمكن توقُّعه من الأمم المتحدة فيما يتعلق بلحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر ودعمهم. وكما أشرنا، فإن على وكالات الأمم المتحدة أن تأخذ في اعتبارها مجموعة من المحددات التي تتعلق بولايتها وشخصيتها، وكذلك نقاط الضعف المؤسسية التي تشوب أنظمتها.

في الوقت نفسه، فإن على بعض الوكالات مثل مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية شؤون اللاجئين واجب التعامل بإيجابية مع قضايا حقوق الإنسان ودعم العمل المشروع الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان – ويمكن القول إن إمكانيات التعاون والمساعدة على الصعيد غير الرسمي تكاد تكون غير محدودة. وفي هذا الشأن، يمكن أن تكون الأمم المتحدة حليفاً لا غنى عنه للمدافعين عن حقوق الإنسان. في الفصل التالي، سننظر بإيجاز في بعض الآليات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وهذه معروفة على نحو أفضل وتنزغ إلى أن تكون ذات طابع عام. ويمكن في بعض الأحيان أن تساعد هذه الآليات المدافعين عن حقوق الإنسان على تعزيز عملهم أو حماية أنفسهم.

استخدام إجراءات الأمم المتحدة الإقليمية والدولية

يتيح عدد من الإجراءات القانونية الدولية و تلك المختصة بالتحقيق التابعة للأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان وللغات التي يدافعون عنها وسيلة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان أو تقديم الشكايات بشأنها. هذه الإجراءات معلومة للعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان وكثيراً ما تم وصفها. و بما أن هذا التقرير يركز على التعاون على المستوى الوطني، فإنه سيكتفي بالإشارة إلى الإجراءات الإقليمية والعالمية، بحيث يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من الحصول على المعلومات التي يريدونها. في معظم الحالات، فإنه لا ينبغي المبالغة في تقدير إمكانيات الآليات الدولية وقدرتها على توفير الحماية في الوقت المناسب وبشكل فعال. إنها أدوات قيمة يمكن بكل تأكيد أن تكون نافعة، لكنها لا يمكن أن تحل محل الجهود المبذولة ملياً من أجل تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها و مناصرتها.

الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تقوم تسع من لجان الخبراء بمراقبة إنفاذ الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. تراجع اللجان التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء بشكل دوري حول تنفيذها كل معاهدة و تعلق على مضامينها. و لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في هذه الجلسات (بشكل رسمي و غير رسمي).

لمزيد من المعلومات حول الهيئات التسع المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان:
<http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/TreatyBodies.aspx>

يحق لبعض اللجان (و ليس كلها) أن تتلقى التظلمات الفردية المتعلقة بانتهاكات المعاهدة ذات الصلة و التحقيق فيها.

| | |
|---|--|
| نعم | مجلس حقوق الإنسان |
| يسمح البروتوكول الاختياري بالشكاوى في طور المصادقة على العهد. | العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية |
| نعم | لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة |
| نعم | لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري |
| نعم | لجنة مناهضة التعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة |
| لا (قد تتلقى لجان أخرى الشكاوى المتعلقة بالأطفال) | لجنة حقوق الطفل |
| إجراءات تقديم الشكاوى متوقفة على المصادقة. | اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم |
| نعم | اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة |
| إجراءات تقديم الشكاوى متوقفة على المصادقة. | اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري (حديثاً الإنشاء) |

تم تعيين سبعة و ثلاثين مسؤولاً من المقررين الخاصين و الممثلين الخاصين و الخبراء المستقلين لرصد موضوعات محددة متعلقة بحقوق الإنسان أو الوضع العام لحقوق الإنسان في بلد ما. يبحث المقررون الخاصون مع الدول حالات الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان، و يعدون التقارير، و يقومون بالزيارات القُطرية (بشكل رسمي بناء على دعوة من الحكومات أو بشكل غير رسمي في أحيان أخرى بناء على دعوة من الجهات الفاعلة غير الحكومية).

يقوم المقررون الخاصون بدور هام على نحو خاص ضمن منظومة الأمم المتحدة لأنه مستقلة و كذلك لأنهم يسافرون من أجل التحقيق و إعداد التقارير. إن هذا يعني أنهم في وضع يمكنهم من الاستجابة إلى القضايا التي يطرحها المدافعون عن حقوق الإنسان، و كثيراً ما يفعلون في واقع الأمر. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المقررين الخاصين يؤدون وظيفة هامة فيما يتصل بالحماية. و من الجلي أن هذا في صلب المسؤوليات الأساسية التي يضطلع بها المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان و المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي و الاجتماع. و ثمة عدد من الولايات الأخرى ذات الصلة بالأغراض نفسها، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحرية التعبير، و عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، و التعذيب، و الأطفال، و العنف ضد النساء. و يمكن للمقررين القُطريين اتخاذ الإجراءات من أجل حماية المدافعين بطريقة مماثلة.

عندما تلقينا تهديدات بالقتل، تدخل ثلاثة من مقرري الأمم المتحدة بشكل مشترك، و نتيجة لذلك عملت السلطات على ضمان أمننا.

مدافع عن حقوق الإنسان من الهند

أما و قد قيل هذا، فإن من المهم أن نتذكر أن المقررين الخاصين هم خبراء لا يتقاضون مرتبات و لا يملكون سلطات لفرض أحكام المعاهدات. و في حين أن المقررين الخاصين قادرين على تحليل انتهاكات حقوق الإنسان و حالات الاستهداف و توجيه الانتباه إليها، فإنهم لا يستطيعون القيام بمهام التحقيق الرسمية دون موافقة الدولة المعنية، و يمكن أن تتجاهل الدول توصياتهم. إنهم و الحال هذه ليسوا قادرين على توفير ضمانات الحماية للأشخاص الذين يأخذون قضاياهم على عاتقهم.

يتلقى المقررون الخاصون الدعم الإداري من مفوضية حقوق الإنسان. و يرحب المسؤولون عن ملفات محددة بالمعلومات ذات الصلة بالولاية التي يغطونها. و لا يقومون بزيارة رسمية إلا بموافقة الدولة المعنية، و لكن لمنظلمات المجتمع المدني أن تدعو المقرر الخاص إلى زيارة البلد بشكل غير رسمي، للمشاركة في أعمال مؤتمر أو حضور ندوة على سبيل المثال. و لا تتطلب الزيارات غير الرسمية موافقة الدولة، و يمكن أن تكون عظيمة الفائدة كذلك.

المقرر الخاص المعني بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان: defenders@ohchr.org

المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي و تكوين الجمعيات: freeassembly@ohchr.org

لمزيد من المعلومات حول الولايات المتخصصة:

<http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/SP/Pages/Themes.aspx>

لمزيد من المعلومات حول الولايات القُطرية:

<http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/SP/Pages/Countries.aspx>

الاستعراض الدوري الشامل

أُنشئت هذه الآلية في عام ٢٠٠٥ عندما خلف مجلس حقوق الإنسان لجنة حقوق الإنسان. و تفرض عملية الاستعراض الدوري الشامل على حكومة كل بلد أن تقدم كل أربع سنوات تقريراً عما قامت به، و ما تعتزم القيام به، من أجل تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها. و للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يساهموا بما في حوزتهم من معلومات في واحدة من ورقتي المعلومات الأساسية اللتين تعدّهما المفوضية لجلسة كل بلد. كما أن التعدادات التي تقوم بها الحكومات في جلسات الاستماع التي تخصّها تقدّم للمجتمع المدني في ذلك البلد جدول أعمال للرصد و مناصرة حقوق الإنسان تقره عملية الأمم المتحدة هذه.

لمعرفة المزيد عن الاستعراض الدوري الشامل و كيفية المساهمة في إجراءاته:

<http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx>

الأفعال الانتقامية

تلقي مسألة الاقتصاص من الأشخاص الذين يتعاونون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان اهتماماً متزايداً منذ عام ٢٠٠٦. وتعكف مفوضية حقوق الإنسان على جمع معلومات عن مثل هذه القضايا، أي قضايا الأفراد، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يتم استهدافهم بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة، كأن يقوموا بإرسال معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان أو أن يطلبوا تدخل مقرر خاص.

استناداً إلى المعلومات التي جمعتها المفوضية، يرفع الأمين العام تقريراً سنوياً إلى مجلس حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة آلية لإنفاذ التوصيات المتعلقة بهذا الشأن، فإن من المهم مع ذلك أن يتم إبلاغ المفوضية بهذه الحالات ليُصار إلى إيرادها في التقرير السنوي، لأنها تشكل انتهاكاً لالتزام الدول بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وقد تكون مادةً للنقاش العلني في المجلس.

(أنظر: reprisals@ohchr.org)



المفوض السامي المعني بحقوق الإنسان

المفوض السامي لحقوق الإنسان هو رئيس مفوضية حقوق الإنسان و مدير مكتباً يعمل فيه بضع مئات من المسؤولين. ومع الإشارة إلى فرص العمل المشترك مع مقر المفوضية أدناه، حريّ بنا أيضاً أن نذكر فرصاً محددة تتصل بالمفوض السامي بالنظر إلى كونه أرفع مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان. يدلي المفوض السامي بالتصريحات و يصدر البيانات الصحفية التي تخدم توجيه الانتباه إلى قضايا حقوق الإنسان أو بواعث القلق في بلدان محددة، بما في ذلك حالة المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن المهم في هذا الصدد القيام بتقديم المعلومات حول الانتهاكات الجسيمة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان إلى مكتب المفوضية القطري، إن وُجد، أو إلى مسؤولي مفوضية حقوق الإنسان المعنيين بملفات عمل محددة. إذا قام المفوض السامي أو غيره من كبار الموظفين بزيارة بلدك، فإنهم عادة ما يكونون على استعداد للالتقاء بالمدافعين عن حقوق الإنسان و حريصين على أن يطلعوا بشكل مستفيض على حالة حقوق الإنسان. ويمكن أن يكون هذا أيضاً فرصة لإقامة خطوط اتصال وطنية و دولية أو تحسين القائمة منها، أو فرصة لبحث قضايا محددة. كما أنه وسيلة لتبيان شرعية المدافعين عن حقوق الإنسان و العمل الذي يقومون به.

مقر مفوضية حقوق الإنسان

جنيف موضع بعيد بالطبع بالنسبة إلى الكثير من المدافعين. ولكن نظراً لمكانتها في المساحة الحقوقية و مدى الظهور الذي يحظى به طرح قضايا حقوق الإنسان في محافلها؛ يشعر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أن مقر المفوضية الرئيسي أقرب منالاً من مكاتبها الإقليمية فيفضّلون التواصل معه. و قد بيّنت تجربة معظم المدافعين عن حقوق الإنسان أن المفوضية لا تستجيب بسرعة أو على نحو فعال إلى مطالبهم المتعلقة بالحصول على المساعدة؛ و مع ذلك، فإنه مفوضية حقوق الإنسان بحكم وضعها كمركز للعمل المتعلق بحقوق الإنسان و ما لها من اتصالات رأسية و أفقية بمكونات منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تقدم بعض الإجراءات التي يجدر أخذها في الاعتبار، و عدد منها مذكور أدناه.

ماينا كياي، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية التعبير و تكوين الجمعيات، مع الموقر لون سوفات من كمبوديا في ملتقى دبلن لعام 2011.



مارغريت سيكاغيا، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، أثناء مهمة لها إلى الهند، كانون الثاني 2011. صورة تخص الأمم المتحدة/ مركز الأمم المتحدة للإعلام

• كلُّ من مسؤولي المفوضية في جنيف مكلفُ برصد حالة حقوق الإنسان في كل بلد. في حال حدوث مشكلة تمنع الاتصالات المحلية مع الأمم المتحدة، فقد يكون من المفيد أن يتم إبلاغ الموظف القطري في جنيف بالأمر، وربما أيضاً سؤاله أن يقف على جلية الأمر أو أن يطلب إلى زملائه من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ إجراءات فعلية. يضمن هذا على الأقل إبلاغ المقر.



مقر الأمم المتحدة في جنيف

• كبديل عما تقدم، قد يكون من النافع الطلب إلى المسؤولين المعنيين في البلد إعلام جنيف حول ما يطرأ من مشكلات، وأن يطلبوا بعد ذلك إلى المنظمات الدولية غير الحكومية أو البعثات التي لها تمثيل في جنيف متابعة المسألة. يمكن أن يزيد هذا من أهمية القضية، وقد يفضي إلى اتخاذ إجراءات.

• للمفوضية موظفون متخصصون في جنيف وفي مكاتبها الإقليمية والقطرية، وتدير وحدة للاستجابة السريعة يمكنها أن تسارع إلى إيفاد موظفين في حالات الطوارئ. وفي الحالات الخطيرة، قد يكون من الممكن دعوة مفوضية حقوق الإنسان إلى القيام بزيارة تحقيق، أو اتخاذ خطوات من أجل بحث حالة حقوق الإنسان بشكل أعمق.

• إدارة المفوضية المعنية بالمجتمع المدني مكلفة بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذه الإدارة مدخل جيد إلى منظومة الأمم المتحدة، ويمكنها أن تقدم معلومات عن اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة، والزيارات القطرية التي يقوم بها المفوض السامي أو المقررون الخاصون، وعن غيرها من فرص المشاركة.

(أنظر: civilsociety@ohchr.org)

• في ظروف معينة، يمكن لمكتب المفوضية المعني بالاتصال بمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أن يبحث أيضاً قضايا محددة أو أن يعمل على تحسين الصلات بين المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية. ومن المرجح أن تكون الروابط مع مكتب الاتصال أكثر نفعاً إذا كانت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بلدك جيدة الإمكانيات (وتتعاون بشكل جيد مع المجتمع المدني) أو إذا كانت على النقيض من ذلك بالغة الضعف.

(أنظر: <http://www.ohchr.org/AR/Countries/NHRI/Pages/NHRIMain.aspx>)

• في الحالات التي فيها يكون ذلك ممكناً، قد توافق إحدى البعثات الدبلوماسية على بحث قضايا محددة في مجلس حقوق الإنسان من خلال مكاتبها الدبلوماسية في جنيف. قد توافق المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، أو المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تحضر دورة انعقاد مجلس حقوق الإنسان: على أن تحذو حذوها.

لمزيد من المعلومات حول مفوضية حقوق الإنسان:

<http://www.ohchr.org/AR/Pages/welcomepage.aspx>

الاستجابة السريعة إلى ما يطرأ من أزمات حقوق الإنسان

تقوم وحدة المفوضية المعنية بالرد السريع بإيفاد فرق إلى الميدان في بعثات لتقصي الحقائق أو لدعم لجان التحقيق التي تنظر في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦، باشرت الوحدة أو نسقت بعثات التقييم وتقصي الحقائق، ولجان التحقيق، في كلٍّ من بوليفيا، وغينيا، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، ومدغشقر، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسيبيريا، والصومال، والسودان، وتيمور الشرقية، وتوغو، والصحراء الغربية.

<http://www.ohchr.org/AR/Countries/Pages/WorkInField.aspx>

وكالات الأمم المتحدة الأخرى

قد يعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان اتخاذ مبادرات مماثلة مع مقار وكالات الأمم المتحدة الأخرى أمراً فعّالاً، على الرغم من أن نجاح هذه المبادرات يستلزم تناسبها مع الولاية المخصصة للوكالة ذات الصلة أو أن تكون متصلة بقضايا أفراد معروفين لدى موظفي المقر. وكما هو الحال مع مفوضية حقوق الإنسان، فلا ينبغي أن يفترض المدافعون عن حقوق الإنسان أن وكالات الأمم المتحدة ستعتمد نهج الاستجابة أو نهجاً استباقياً فيما يتعلق بالقضايا التي يطرحونها، ولكنها قد تكون قادرة على تقديم الدعم متى كانت الظروف مواتية.

لمزيد من المعلومات، اطّلع على المواقع الإلكترونية أدناه:

- منظمة العمل الدولية
<http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/index.htm>
- منظمة الصحة العالمية
<http://www.who.int/ar>
- مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/home
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
<http://www.unicef.org/arabic/>
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة
<http://www.un.org/ar/aboutun/structure/unwomen/>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
<http://www.undp.org>
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (روما)
http://www.fao.org/index_ar.htm
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (نيروبي)
<http://www.unhabitat.org/jo/>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي)
<http://www.unep.org>
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا)
<http://www.unodc.org>

الهيئات الإقليمية

أنشأت الدول عدداً من الهيئات الإقليمية أسندت إليها مسؤولية خاصة ببحث شؤون حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. وليست هذه من بين مؤسسات الأمم المتحدة كما أنها ليست موضوع هذا التقرير. غير أن هذه الهيئات أوجدت محافل ترتبط مع عمليات الأمم المتحدة، ووضعت آليات يمكن أن توفر الدعم والحماية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص الذين يعملون معهم.

لمزيد من المعلومات حول الهيئات الإقليمية الرئيسية، أنظر:

- المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:
<http://www.achpr.org/ar/>
- مفوضية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان:
<http://www.oas.org/es/cidh/>
- المفوض المعني بحقوق الإنسان في مجلس أوروبا:
www.coe.int/t/commissioner/default_en.asp
- وقد أنشأت الدول الآسيوية مؤخراً هيئة إقليمية حكومية معنية بحقوق الإنسان لا تزال بصدد تحديد أغراضها وإجراءاتها. لمعلومات حول مفوضية اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) المعنية بحقوق الإنسان، أنظر:
<http://aichr.org/>

قائمة: توجيهات إلى المدافعين عن حقوق الإنسان عند مقاربة الهيئات الميدانية التابعة للأمم المتحدة

بالإضافة إلى القواعد الأساسية العشرة المدرجة في بداية هذا الدليل، تجدون تالياً مؤشرات إضافية قد تكون مفيدة لكم عند التعامل مع الأمم المتحدة:

- عند طلب المساعدة، تأكد من توفير معلومات تامة، و حديثة، و ذات مصداقية، و متمسة بالتفصيل؛ ذلك أن من المرجح أن يتسبب عدم استيفاء طلبك هذه الشروط في رفض طلب الحصول على الدعم.
- لتكن معلومات الاتصال بمسؤولي الأمم المتحدة ذوي الصلة (أرقام الهاتف النقال و ما إلى ذلك) في حوزتك في جميع الأوقات؛ و احرص على تزويدهم بالمثل بمعلومات الاتصال الخاصة بك.
- تعاون مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بعملك و وضعك الخاص، فقد يتخذ مسؤولو الأمم المتحدة إجراءات فيما يتعلق بقضايا أفراد غير معروفين لديهم إذا ما وجهت المنظمات الحقوقية الدولية انتباههم إليها. قُم بالإحالة إلى شخص بعينه في منظمة دولية تعمل معها.
- حاول أن تفهم هياكل الأمم المتحدة و عملياتها حتى يتسنى لك معرفة كيف و متى يجب أن تمارس الضغط لنيل الاهتمام بوضعك أو بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في بلدك، بما في ذلك ما يتعلق بالزيارات التي يقوم بها كبار مسؤولي الأمم المتحدة أو المقرررين الخاصين، على سبيل المثال.



راينه آلابيني - غانسو، المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، في ملتقى دبلن 2011.

موجز لعدد من وثائق الأمم المتحدة الأساسية

خطط الإدارة الاستراتيجية و التقارير السنوية:

<http://www.ohchr.org/AR/PublicationsResources/Pages/AnnualReportAppeal.aspx>

دليل المجتمع المدني:

http://www.ohchr.org/EN/AboutUs/CivilSociety/Documents/Handbook_ar.pdf

المبادئ التوجيهية للعاملين الميدانيين المعنيين بحقوق الإنسان في أماكن النزاع وما بعد النزاع:

<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/7827EC3BF46AB9FAC125749600687EE5-Guiding%20Principles.pdf>

دليل التعاون مع المنسقين المقيمين:

<http://www.undg.org/index.cfm?P=133>

الملاحظات التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان لمنسقي الشؤون الإنسانية، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حزيران ٢٠٠٦:

<http://www2.ohchr.org/english/countries/field/docs/HRguidance-coordinators.pdf>

إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Defenders/Declaration/declaration_ar.pdf

التعليق على الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان:

<http://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/CommentarytotheDeclarationonHumanRightsDefenders.aspx>

مفوضية حقوق الإنسان – المدافعون عن حقوق الإنسان: حماية الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان، صحيفة الوقائع ٢٩:

<http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet29ar.pdf>

مواقع و وثائق أخرى

مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان:

<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/GuidelinesDefenders.pdf>

دليل فرونت لاين ديفنדרز للمدافعين عن حقوق الإنسان: ما الحماية التي يمكن أن تقدمها البعثات الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي والنرويج؟ (٢٠٠٧)

http://www.frontlinedefenders.org/files/fl_handbook_eu_guidelines_arabic.pdf



نقابيات يتظاهرن في العاصمة المغربية الرباط من أجل منع صاحب مصنع من إخراج الآلات من المصنع. و كان من المقرر أن يتم إغلاق المصنع و نقل الإنتاج إلى مصنع آخر حيث ليس ثمة تنظيم نقابي (2008).

مخطط يوضِّح خطة لإدارة علاقات المدافعين عن حقوق الإنسان مع الأمم المتحدة



شكراً لكم

تعرب فرونت لاين ديفنדרز عن امتنانها للدعم الجهات المانحة التالية

آيريش إيد
المفوضية الأوروبية (الأداة الأوروبية للديمقراطية و حقوق الإنسان)
مؤسسة أديسيوم
المصلحة الأمريكية اليهودية العالمية
وزارة الشؤون الخارجية البلجيكية
الوزارة الملكية النرويجية للشؤون الخارجية
وزارة الشؤون الخارجية الهولندية
مؤسسة فورد
ذي إيمباتلد إن. جي. أو. فند (صندوق دعم المنظمات غير الحكومية الواقعة في
ضائقة)
سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في دبلن
صناديق أيرلندا
مؤسسة آيريس أوبراين
مؤسسة فيرويندرز
مؤسسة أوك
مؤسسة المجتمع المفتوح
مؤسسة أوفربروك
صندوق سيغريد راوزينغ
الوزارة السويسرية الاتحادية للشؤون الخارجية
صندوق تكفا للتمكين الشعبي
المؤسسة الإنسانية للتعاون (هايفوس)
صندوق فيوليت جبارة الخيري
روتكو أدفرتايزينغ إنترغريشن
متبرع مجهول

نود أيضاً أن نتوجّه بالشكر إلى العديد من المتبرعين الأفراد الذين نعتبر مساهماتهم
أساسية بالنسبة إلى العمل الذي نقوم به.

دليل فرونت لاين ديفنדרز للمدافعين عن حقوق الإنسان ما الحماية التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة؟

المدافعون عن حقوق الإنسان هم الأشخاص الذين يعملون سلبياً بشكل فردي أو جماعي بالنيابة عن الغير، من أجل تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وحمايتها.

تتحدد صفة هؤلاء المدافعين بالأفعال التي يقومون بها، وليس بمهنتهم أو مسأهم الوظيفي أو المنظمة التي يعملون بها. يمكن أن يكون المدافعون زعماء مجتمعيين، أو صحافيين، أو محامين، أو قادة نقابيين، أو طلبة، أو أعضاء في منظمات معنية بحقوق الإنسان. وقد يدافعون عن حقوق النساء، أو الحقوق البيئية، أو حقوق السكان الأصليين، أو حقوق الأطفال، أو حقوق الأقليات، أو حقوق اللاجئين، أو حقوق الأشخاص المثليين من النوعين و متحولي الجنس. و يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في بلدان عديدة مخاطر جمة على أشخاصهم، لأنهم يساندون حقوق الغير في مقابل مصالح ذوي النفوذ.

يلخص هذا الدليل ما تستطيع وكالات الأمم المتحدة القيام به محلياً من أجل توفير الحماية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. و يُراد به أن يقدم اقتراحات عملية ومفيدة للمدافعين عن حقوق الإنسان بشأن كيفية الانتفاع على نحو بناء من الإمكانيات التي توفرها الأمم المتحدة. و يهدف أيضاً إلى تشجيع وكالات الأمم المتحدة والمسؤولين في الأمم المتحدة على تنفيذ التزاماتهم في مجال حقوق الإنسان وإزاء المدافعين عن حقوق الإنسان.

تسعى فرونت لاين ديفنדרز إلى توفير الدعم على مدار الساعة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الأخطار. إذا كنت أحد المدافعين عن حقوق الإنسان و كنت تشعر بالقلق بشأن سلامتك الشخصية فقم بالاتصال برقمنا المخصص لحالات الطوارئ في أي وقت. و أما بعد ساعات العمل، فإننا نقدم لك خيارات المساعدة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية، و سيوصلك كل منها بأحد العاملين لدى فرونت لاين ديفنדרز.

www.frontlinedefenders.org



الكاتب أو الكتاب مسؤولون بشكل كامل عن الآراء والأفكار والتعليقات الواردة في هذه المطبوعة التي لا تمثل بالضرورة سياسة أيريش إيد أو تعبير عنها.

فرونت لاين ديفنדרز – مكتب بروكسل
Square Marie-Louise 22
1000 Brussels, Belgium
Tel: 00 32 2 230 93 83
euoffice@frontlinedefenders.org

fi FRONT LINE
DEFENDERS

فرونت لاين ديفنדרز – مكتب دبلن
Second Floor, Grattan House
Temple Road, Blackrock
Co. Dublin, Ireland
Tel: 00 353 1 212 37 50
Fax 00 353 1 212 10 01